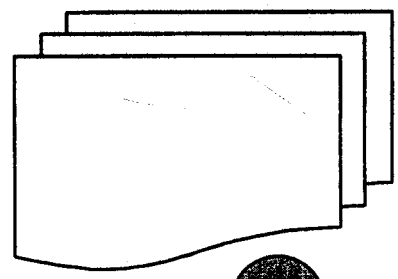

المسائل التى اتفق فيها سيبويه وجمهور النحاة في شرح الأشموني جمعًا وتوثيقًا ودراسة

إعداد

د / محمد طه حسانين سلطان

أستاذ اللغويات المساعد فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق

لجنة التحكيم

أ.د/ علـــى أحمـــد أحمـــد طلـــب عضو اللجنة العلمية الدائمة

أ.د/فـــايز زكـــى محمـــد ديـــاب عضو اللجنة العلمية الدائمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن من صور عناية المتأخرين بآراء السلف السابقين وبخاصة سيبويه وجمهور النحاة ما فعله العلامة نور الدين أبو الحسن على بن محمد الأشموني، حيث جمعها من أدلتها، واستنبطها من مصادرها، ونظم عقدها فضم النظير إلى نظيره، والشبيه إلى مثيله، جاعلاً نصب عينه قول الرسول ﷺ :

(من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) [1] فلقي شرحه من طلاب العلم إقبالاً كبيراً، لما يدركونه من حاجة الناس إلى معرفة القواعد النحوية، وتطبيقها في حياتهم اليومية وهو يقارن بين أقوال النحاة س على اختلاف مذاهبهم، وتنوع مدارسهم، إذ يحرص على ذكر رأي سيبويه ورأي جمهور النحاة، ثم يربط بينهما بالموافقة أو المخالفة.

ولما كان هذا السفر بهذه المكانة الجليلة، والمنزلة الرفيعة، شمرت عن ساعد الجد، وعقدت العزم على خدمة جانب من جوانبه، ونوع من مسائله.

ألا وهو تحرير المسائل التي حكى فيها الإجماع عن سيبويه وجمهور النحاة، لما يقتضي تقرير ذلك من قطع النظر في المسألة والخوض فيها، أو إعادة بحثها والتدقيق في دراستها .

وقصدي من هذه الدراسة، الاستقراء والتتبع لذلك الإجماع والاتفاق الذي حكاه الأشموني ــ رحمه الله ــ في شرحه على الألفية، وتوثيق ذلك من كتاب سيبويه، ودعم ذلك من المصادر الأخرى التي تعنى بحكاية الإجماع وبيان مذهب النحويين.

وقد سميته المسائل التي اتفق فيها سيبويه وجمهور النحاة في شرح الأشموني جمعاً وتوثيقاً ودراسة وجعلت هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة .

---

(١) ينظر : صحيح البخاري ٢٦/١ طبعة دار القلم ــ بيروت، وصحيح مسلم ١٢٧/٧ نشر رئاسة إدارة الإفتاء بالرياض.

أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وسبب اختياره، وخطة البحث ومنهجه.

أما التمهيد فعنوانه أبو الحسن الأشموني وكتابه " منهج السالك إلي ألفية ابن مالك " وفيه مبحثان :

المبحث الأول :أبو الحسن الأشموني حياته وآثاره .

المبحث الثاني :أضواء على منهج السالك إلي ألفية ابن مالك

وأما الفصل الأول فهو المسائل النحوية وهي :

الأولى : تنوين العوض.

الثانية : إعراب الأسماء الستة .

الثالثة : إعمال (لات) عمل ليس.

الرابعة : " سوى " من الظروف اللازمة .

الخامسة: وقوع المصدر حالاً.

السادسة: حكم تقديم الحال على أفعل التفضيل.

السابعة: في حقيقة اللام الداخلة على المستغاث.

الثامنة : حذف التنوين قبل ألف الندبة .

التاسعة : علة المنع من الصرف في العدد والمعدود.

العاشرة: العلم الثلاثي المنقول من مذكر إلى مؤنث بين الصرف والمنع .

االحادية عشرة : في آخر الاسم المنقوص الممنوع من الصرف.

الثانية عشرة : في تقديم معمول معمول (لن) عليها.

الثالثة عشرة : في إعراب المصدر المؤول بعد (لو) .

الرابعة عشرة: في إعراب الفاصل بين (أما) والفاء التي بعدها .

الخامسة عشرة: في الحكاية بـــ(من).

أما الفصل الثاني وهو المسائل الصرفية :

المسألة الأولى : وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين.

المسألة الثانية : في كسر ما بعد ألف الجمع المتناهي.

المسألة الثالثة : فيما جاء خارجاً عن القياس في التكسير.

المسألة الرابعة : في النسب إلى المقصور الذي ألفه خامسة.

المسألة الخامسة : في عدم اختصاص الإبدال بتالي ألف الجمع.

أما الخاتمة : فقد ضمنتها خلاصة البحث ونتائجه وسلكت في كتابة البحث المنهج التالي:

١- جمعت ما أورده الأشموني في شرحه على الألفية من إجماع واتفاق ؛ لأن هذه الألفاظ كثيراً ما تستعمل ويراد بها معنى واحد .

٢- نقلت نص المسألة من شرح الأشموني، وقد أقدم ما يقرر المسألة ويوضحها.

٣- إذا وجدت الأشموني موافقا لغيره من النحاة فيما حكاه من قول أشرت إلى ذلك في الهامش بقولي وينظر كذا،، وإنما قصدت به المتابعة في اللفظ أو الموافقة في المعنى .

٤- قمت بدراسة المسألة وذلك بالرجوع إلى المصادر الأخرى خاصة، المهتمة بالإجماع والاتفاق.

٥- وثقت ذلك من الكتاب لسيبويه والكتب التي اهتمت بشرح كلامه وتفسيره.

٦- ختمت كل مسألة بذكر خلاصتها .

٧- ألحقت بنهاية البحث ثبتاً بالمصادر والمراجع الواردة.

وأخيراً أسأل الله العظيم أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون ذخراً لى يوم الدين وأن يغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين ...

وصلى الله على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

المبحث الأول

أبو الحسن الأشموني حياته وآثاره

اسمه ونسبه :

هو أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد الأشموني ـــ بضم الهمزة ـــ القاهري الشافعي. (١)

ولادته ونشأته :

ولد بقناطر السباع من أعمال أشمون بمحافظة المنوفية، فى شهر شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة للهجرة، وزعم الزركلي أن مولده كان بالقاهرة فى نفسه التاريخ . (٢)

وذكر الشيخ علي مبارك فى الخطط أنه وجد تقريراً للشيخ علي الصعيدي العدوي (ت ١١٨٩هـ) أن الشيخ محمد الأشموني من الأشمونين ـــ بضم الهمزة وبصيغة التثنية ـــ التى بالصعيد الأدنى غربى النيل، ووافقه على ذلك المعلم بطرس البستاني . (٣)

والراجح عندي أنه من أشمون جريس بمحافظة المنوفية، كما قال هو عن نفسه : " إنه من أشمون جريس وأن أقاربه موجودون بها إلى الآن " . (٤)

---

(١) ينظر البدر الطالع للشوكاني ١ / ٤٩١ ط / ١ مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٨هـ، والضوء اللامع للسخاوي ٦ / ٥ طبعة المقدسي بمصر ١٣٥٤هـ .

(٢) ينظر الضوء اللامع ٦ / ٥، والأعلام للزركلي ٥ / ١٠ الطبعة التاسعة دار العلم للملايين ـــ بيروت .

(٣) ينظر الخطط التوفيقية الجديد لمصر القاهرة ومدنها وبلادها الشهيرة، لعلي باشا مبارك ٨ / ٢٤٢ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م، ودائرة المعارف للبستاني ٣ / ٧٣٠ طبعة دار المعارف ـــ بيروت .

(٤) الخطط التوفيقية ٨ / ٢٤٢ .

شيوخه :

حفظ الأشموني القرآن الكريم بمسقط رأسه، ثم رحل مع أسرته إلى القاهرة، فأقبل على العلم، ونهل من موارده الصافية، فقد حفظ المتون فى مراحله الأولى، كالمنهاج فى الفقه الشافعي، وجمع الجوامع فى أصول الفقه، وألفية ابن مالك فى النحو، وعمره ست عشرة سنة، وتتلمذ على كوكبة من العلماء الأجلاء، سأذكر منهم على سبيل المثال :

١ــ جلال الدين المحلي (ت ٧٦٤هـ) محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي أصولي مفسر، صاحب شرح المنهاج فى فقه الشافعية، والبدر الطالع فى حل جمع الجوامع فى أصول الفقه . (١)

٢ــ العلم البلقيني (ت ٨٦١هـ) قاسم بن عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني القاهري الشافعي المحدث، فقد أخذ عنه الأشموني علم الحديث . (٢)

٣ــ الكافياجي (ت ٨٧٩هـ) أبو عبد الله محمد بن سليمان ولد فى بلده (ككجة كي) من آسيا الصغرى، واشتهر بالكافيجي لملازمته كافية ابن الحاجب، ومن أشهر مصنفاته فى النحو شرح القواعد الكبرى لابن هشام . (٣)

٤ــ العلامة الجامي (ت ٨٩٨هـ) أبو ضياء الدين عبد الرحمن نور الدين بن أحمد نظام الدين، صاحب شرح كافية ابن الحاجب المسمى (الفوائد الضيائية) . (٤)

والتقى بالحصنى وفخر الدين الشارمساحي وغيرهم كثير فبرع فى العلم وتصدر للإقراء.(٥)

---

(١) ينظر الأعلام ٥ / ٣٣٣، والبدر الطالع ١ / ٤٩١ .

(٢) ينظر الضوء اللامع ٦ / ١٨٢، والبدر الطالع ١ / ٤٩١ .

(٣) ينظر البدر الطالع ١ / ٤٩١، ونشأة النحو ١٩٨ .

(٤) ينظر نشأة النحو ١٩٩ .

(٥) ينظر الضوء اللامع ٣ / ١٠٣، ونشأة النحو ٢٢٤ .

وأخطأ ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) حينما ذكر أن الأشموني أخذ القراءات عن ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) وليس هذا بصحيح فابن الجزري توفى فى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة من الهجرة، والأشموني ولد بعد وفاته بخمس سنين . (١)

تلامذته :

لشهرة الأشموني بين أقرانه، وطول باعه فى العلم، وفد عليه خلق كثير من طلاب العلم، يأخذون عنه، ويستفيدون منه، فقد ذكر السخاوي أنه مصدر للتدريس والإقراء من سنة أربع وستين ومن أشهر تلامذته :

١ـ ابن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ) أحمد شهاب الدين الصباغ له مصنفات فى غاية الدقة منها حاشيته على شرح ابن الناظم، توفى بالمدينة المنورة عائداً من الحج . (٢)

٢ـ الجوجرى (ت ٨٨٩هـ) علي بن داود الجوجري من فقهاء الشافعية ولد بجوجر قرب مدينة دمياط فى (٨٢١هـ) . (٣)

٣ـ عبد الوهاب الشعراني (ت ٩٧٣هـ) هو عبد الوهاب ابن أحمد بن علي الحنفي الشعراني أبو محمد من العلماء المتصوفين ولد فى (٨٩٨هـ) ونشأة بساقية أبي شعرة من قرى المنوفية وإليها نسب، له مؤلفات كثيرة منها الأجوبة المرضية فى أئمة الفقهاء الصوفية . (٤)

---

(١) ينظر شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ٨ / ١٦٥ دار الآفاق الجديدة بيروت .

(٢) ينظر نشأة النحو ٢٣٣ .

(٣) ينظر الأعلام ٦ / ٥١ .

(٤) ينظر الأعلام ٤ / ١٨٠ وما بعدها، وتنبيهات الأشموني فى الجزء الأول من شرحه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك دراسة وتحقيق لشيخنا الدكتور / أمين عبد الله سالم رسالة ماجستير ص٥، ٦ بكلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨م .

آثاره :

تنوعت مصنفات الأشموني فى أكثر من ميدان وكلها يشهد له بالفضل والنبوغ، وإن كان لم يصل إلينا منها إلا السير فى الفروع الآتيـــة :

١ــ شرحه على الألفية فى النحو المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) وهو أشهر من نار علي علم بين يدي طلاب العلم ومحبيـــه .

٢ــ شرح جزء من التسهيل لابن مالك وهو مفقود .

٣ــ جمع الجوامع فى أصول الفقه وهو مفقود أيضاً .

٤ــ المنهاج فى فقه الشافعي وهو مفقود أيضاً .

فقد ذكرهما الزركلي [١] وذكر شيخنا الدكتور / أمين سالم أنه نظم الكليات الخمـــس فى المنطق، أى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام [٢] ونظم مجموع الكلائي فى المنطق ورد على البقاعي انتقاده قول الغزالي ليس فى الإمكان أبدع مما كان [٣] وكلها مفقود.

أخلاقه :

قضى الأشموني حياته مكباً على العلم مع التقشف فى مأكله وملبسه ومفرشه، لا هم له إلا العبادة، وتحصيل العلم، وبذلـــه لطلابـــه .

فقد قال عنه ابن العماد الحنبلي : " هو الفقيه الإمام العالم العامل الصدر الكامل المقـــرئ الأصولي " . [٤]

---

(١) ينظر الأعلام ٥ / ١٠ .

(٢) ينظر تنبيهات الأشموني الجزء الأول ص٦ .

(٣) ينظر الضوء اللامع ٦ / ٥ .

(٤) ينظر شذرات الذهب ٨ / ١٦٥ .

وتحدث عن تلميذ الشعراني فقال : " ومنهم أى من العلماء العاملين شيخنا الإمام الصالح الورع الزاهد نور الدين الأشموني الشافعي ـــ رضى الله عنه ـــ وكان متقشفاً فى مأكلـــه وملبـــسه ومفرشه، صحبته نحو ثلاث سنين كأنها سنة من حسن سمته وحلاوة لفظه، وقلة كلامـــه، ولم يـــزل على ذلك حتى مات ـــ رضى الله عنه ـــ " . (١)

وهذه الشهادة تنفي وصمة السخاوي له بالحماقة (٢) مما جعل الشوكاني ينتقده بقولـــه : " وهذا غير مقبول من السخاوي " (٣)، فهذه شهادة حق عن خلق الرجل السوي الفاضل، ولم يشتهر رجل بين الناس بالحمق، ويؤتمن بعد ذلك على القضاء بين الناس، بل وينـــصب قاضـــياً للقـــضاة بدمياط . (٤)

وفاته :

بعد حياة حافلة بالعلم والتعليم، انتقل الأشموني ـــ رحمه الله تعالى ـــ إلى الرفيق الأعلـــى لكن المؤرخين اختلفوا فى سنة وفاته، ولم يجمعوا على رأي فى ذلك، فقد قال الشوكاني :

" توفى صاحب الترجمة يوم السبت سابع عشر ذى الحجة، سنة ثمان عشرة وتسعمائة". (٥)

ويرى ابن العماد الحنبلي أن وفاته كانت فى التاسعة والعشرين والتسعمائة تقريباً (٦) وهذه الرواية الأخيرة هي المشهورة،وهي التى حدد بها الشيخ محمد الطنطاوي سنة وفاته. (٧)

ولم يحسم الرأي كل من العزي والزركلي والبستاني وحاجي خليفة فجعلوها فى حـــدود التسعمائة . (٨)

---

(١) الخطط التوفيقية ٨ / ٢٤٢ .

(٢) ينظر الضوء اللامع ٦ / ٥ .

(٣) ينظر البدر الطالع ١ / ٤٩١ .

(٤) ينظر تنبيهات الأشموني فى الجزء الأول ص٨ .

(٥) ينظر البدر الطالع ١ / ٤٩١ .

(٦) ينظر شذرات الذهب ٨ / ١٦٥ .

(٧) ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٢٩ .

(٨) ينظر الأعلام ٥ / ١٠، ودائرة المعارف للمعلم بطرس البـــستاني ٣ / ٧٣٠، وكـــشف الظنـــون ١٨٧٢، وتنبيهات الأشموني فى الجزء الأول ص٩ .

والراجح أن وفاة الأشموني كانت في التاسعة والعشرين والتسعمائة كما نص على ذلك ابن العماد الحنبلي والشيخ الطنطاوي ولا يتصور عاقل أن تكون في حدود التسعمائة لأن الأشموني كان أستاذاً للإمام الشعراني الذي ولد بعد سنة ثمان وتسعين وثمانمائة بعد الهجرة النبوية، فلا يعقل أن تكون وفاة الأشموني بعد ميلاد تلميذه بعامين، وقد أكد الشعراني ملازمته لشيخه ثلاث سنوات [1] هذا والله أعلم .

(١) ينظر الخطط التوفيقية ٨ / ٢٤٢ .

المبحث الثاني

أضواء على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك

لألفية ابن مالك ــ رحمه الله تعالى ــ أكثر من تسعة وأربعين شرحاً [1]، يأتي شرح الأشموني في ذروة السنام منها، إذ هو أغزرها مادة، وأكثرها عمقاً، على كثرتها واختلاف مشاربها، بل إنه أوفى كتب النحو جمعاً لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل، ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمع، فأمامه من شروح الألفية شرح ابن الناظم ، والمرادي وغيرهما، وأمامه المغني لابن هشام، وهذا كله عدا كتب السابقين عليه . [2]

وقد قصد الأشموني أن يكون شرحه موسوعة علمية ضخمة تستوعب جل قضايا النحو والتصريف، وتستقصي معظم آراء سيبويه والنحاة، مما يعين الباحث في الوقوف على آراء السابقين، فهو لا يتوقف عند الشرح المباشر لألفاظ الألفية، وإنما يفرع الشرح بما يراه مفيداً أو مناسباً في شرح القاعدة، وبيان الأوجه المختلفة للاستعمال اللغوي، ومن ثم فالكتاب يمتاز بما يقدمه من تنبيهات وخواتيم، يجمع فيها ما ضاقت عن أبيات الألفية . [3]

وقد ذاع صيت هذا الشرح مع تأخره عن الشروح السابقة للأسباب الآتية :

١ــ تأخر حياة الأشموني عن الشراح السابقين عليه، أتاح له الانتفاع من شروحهم ولاسيما ابن مالك في شرح الشافية الكافية، وشرح التسهيل .

٢ــ وضوح عبارته وسهولة قلمه، فقد مزج الأشموني كلامه بكلام ابن مالك في الألفية، في عبارة سهلة مقبولة .

---

(١) ذكر كارل بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي تسعة وأربعين شرحاً للألفية منها ثلاثة وأربعين شرحاً بالعربية في الجزء الخامس ٢٧٨ وما بعدها، وستة شروح بالفارسية في الجزء نفسه ٢٩٠ ط/٣ دار المعارف ١٩٧٧م .

(٢) ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٢٤ وما بعدها .

(٣) ينظر دروس في شروح الألفية للدكتور عبده الراجحي ١٧٣ دار النهضة العربية ١٩٨٠م .

٣ــ تميز منهجه بالإيجاز المفيد وعدم الاستطراد، ثم التعقب على كل مسألة بتنبيه أو أكثر يجمل فيه الإضافات المفيدة، والاستدراكات المكملة [١]، وسأذكرها في ضوء النقاط التاليــة :

١ــ منهاجــه في شرحــه للألفيــة .

٢ــ موقفه من النحاة السابقين عليــه .

٣ــ موقفه من ابن مالك في الألفية .

أولاً : منهاجه في شرح الألفية :

تعددت طرق الأشموني في شرحه للألفية، وإن كانت متداخلة ومترابطة تفضي في النهايــة إلى مقصده ومرماه، وسوف أسوق مثالاً مفصلاً لكل طريق سلكه وأشــير إلى البــاقي في طــرة الصفحة:

١ــ قد يمهد للباب بمقدمة من نفسه، ثم يدلف إلى الألفية فيذكر البيت مجزءاً، ثم يــشرح كل جزء على حده، وهذا هو المنهاج الغالب على شرحه .

قال : " واختصت " لات " بأنها لا يذكر معها معمولاها بل لابد من حذف أحدهما .

ثم قال بعد التمهيد [وحذف ذي الرفع] منها وهو الاسم [فشا] فتقــديره : (ولات حين مناص) [٢] ولات الحين حين مناص، أي : وليس الوقت وقت فرار فحذف الاسم وبقي الخبر [والعكس قل] جداً، قرأ بعضهم " ولات حين مناص " [٣] برفع حين على أنه اسمهــا، والخــبر محذوف، والتقدير ولات حين مناص لهم، أي كائناً لهم . [٤]

---

(١) ينظر مقدمة تحقيق منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني) لشيخنا الأستاذ الدكتور / علي أحمد طلب، والدكتور / علي السنوني طبعة كلية اللغة العربية بأسيوط .

(٢) من الآية ٣ من سورة ص .

(٣) قرأها بالرفع عيسى بن عمر الثقفي في مختصر شواذ القرآن ١٢٩، والبحر المحيط ٧ / ٣٨٣ .

(٤) شرح الأشموني ١ / ٢٥٧، وينظــر ١ / ١٨٨، ١٨٩، ٢٤٤، ٢٥٨، ٢ / ٢، ١٠٩، ١١٠، ٣ / ٤٣،

٢ــ قد يذكر بيت الألفية كاملاً فى بعض المواضع ثم يشرحه ويعقب عليه، كما جاء فى باب التأنيث حيث قال :

وألف التأنيث ذى القصر متى زاد على أربعة لن يثبتـــا

ثم شرحه بقوله : أى إذا كانت ألف التأنيث خامسة فصاعدا حذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيل وفعيعيل، لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل، فتقول فى نحو : قر قرى ولغيزى وبردرايا : قريقر، ولغنغز، وبريدر . (١)

٣ــ وقد يذكر أربعة أبيات دفعة واحدة ولم يحدث هذا إلا مرة واحدة فى كتابه ثم يقوم بشرح هذه الأبيات عند قوله :

كذا المزيد آخراً للنسـب وعجز المضاف والمركـب

وهكذا زيادتا فعلانـامن بعد أربع كزعفرانـا

وقدر انفصال ما دل على تثنية أو جمع تصحيح جـلا

ثم قال : يعني لا يعتد فى التصغير بهذه الأشياء الثمانية بل تعد منفصلة، أى تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متمم بها . (٢)

الأول : ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء، الثاني : تاء التأنيث نحو حنظلة، الثالث : ياء النسب نحو عبقري، الرابع : عجز المضاف نحو عبد شمس، الخامس : عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك، السادس : الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو زعفران وعبوثران، واحترز من أن يكون بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما، السابع : علامة التثنية نحو مسلمين، الثامن : علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها ويقدر تمام

٧٣، ٢٢٧، ٤ / ١١٩، ١٢٠، ١٧٦، ٢٣٧ .

(١) شرح الأشمونى ٤ / ١٦٤، وينظر ١ / ٦٧، ٢٨١، ٢ / ٧٢، ١٧١، ٣ / ٥٦، ٥٧، ٨٢، ٨٥، ٤ / ١٦٩، ١٨٨، ٣١٠، ٣١٣ .

(٢) شرح الأشمونى ٤ / ١٦٢ .

بنية التصغير قبلها، فتقول فى تصغيرها : حميراء وحنظلة وعبيقرى وعبيد شمس وبعلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات . (١)

٤ــ قد يعرب بعض الأبيات، أو جملة منها يكون لإعرابها أثر فى حل نظم البيت، إذا كان فى نظمه تقديم وتأخير ألجأه إليهما المحافظة على الوزن، كما حدث بعد قول الناظم :

فصلَ مضافٍ شبهِ فعلٍ ما نُصب مفعولاً أو ظرفـًا أجز تصب

فقال فى إعرابه : " فصل " مفعول مقدم، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، " شبه فعل " نعت لمضاف، و " ما نصب " موصول وصلته، فى موضع رفع بالفاعلية، وعائد الموصول محذوف، أى نصبه، ومفعولاً أو ظرفاً حالان من " ما " أو من الضمير المحذوف، وتقدير البيت : أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولاً أو ظرفاً، والإشارة بذلك إلى جواز الفصل بين المتضايفين فى السعة " . (٢)

٥ــ قد يذكر فى نهاية بعض الأبواب خاتمة، يأتى فيها بالزبد واللآلئ التى لم يتمكن ابن مالك من نظمها فى ألفيته يذكرها تحت عنوان خاتمة، أو خاتمة فى مسائل متفرقة . (٣)

قال : عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد، فإذا كان العدد مضافاً وأردت تعريفه عرفت الآخر وهو المضاف إليه، فيصير الأول مضافاً إلى معرفة، فتقول : ثلاثة الأثواب، ومائة الدرهم، وألف الدينار، ومنه قوله :

مازال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار (٤)

---

(١) شرح الأشمونى ٤ / ١٦٢ .

(٢) شرح الأشمونى ٢ / ٢٧٥، وينظر ٣ / ٧٩، ٨٠، ١٤٢، ١٥٠، ٤ / ٤٤، ٤٥، ١٠٩، ١٤٨ .

(٣) ينظر شرح الأشمونى ٢ / ٣٨، ٣ / ١٣٢، ٤ / ٢٣٥ .

(٤) البيت من بحر الكامل للفرزدق والشاهد فيه قوله (خمسة الأشبار) حيث أضيف فيه العدد عند قصد تعريفه إلى اسم معرف بأل فصار الأول مضافاً إلى معرفة وهذا مسلك النحاة وعادتهم والبيت موجود فى ديوانه ٣٧٨،والمقتضب٢/١٧٤،والتصريح ٢ / ٢١ .

وقولـــه :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا ثلاث الأثافي والديار البلاقع [1]

وأجاز الكوفيون : الثلاثة الأثواب، تشبيها بالحسن الوجه، قال الزمخشري : وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء .

وإذا كان العدد مركباً ألحقت حرف التعريف بالأول تقول : الأحد عشر درهما، والاثنتا عشرة جارية، ولم تلحقه بالثاني ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون، فقالوا : الأحد العشر درهما، والاثنتا العشرة جارية لأنهما فى الحقيقة اسمان، والعطف مراد فيهما، ولـــذلك بنيا، ويدل على إجازتهم : ثلاثة عشر وأربعة عشر، وتاء التأنيث لا تقع حشواً، فلـــولا ملاحظـــة العطف لما جاز ذلك، ولا يجوز : الأحد العشر الدرهم، لأن التمييز واجب التنكير، نعم يجوز عند الكوفي، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب .

وإذا كان معطوفاً عرفت الاسمين معاً، تقول : الأحد والعشرون درهما ؛ لأن حرف العطف فصل بينهما .

واعلم أنّ فى تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم، وقـــد يكـــون بينهما اسم واحد نحو: خمسمائة الألف، وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة ألف دينار، وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار رجل، وقد يكون بينهما أربعة أسماء نحو : خمسمائة ألـــف دينار غلام الرجل، وعلى هذا ولو قلت : عشرون ألف رجل، امتنع تعريف المـــضاف إليـــه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز فلو عرف المضاف إليه، صار المضاف معرفة بإضافته إليه، والتمييـــز واجب التنكير، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين، ولو قلت : خمسة آلاف دينار، جاز تعريف المضاف إلى نحو : خمسة آلاف الدينار، وكذلك حكم المائة، لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت، ولا تعرف الآلاف لإضافتها، والله أعلم " . [2]

---

(١) البيت من الطويل لذى الرمة، والشاهد فيه (ثلاث الأثافي) حيث أضيف فيه العدد إلى اسم معرف بأل عند قصد تعريفه فيصير الأول مضافاً إلى معرفة وهو من عادة النحاة والبيت موجـــود فى ديوانـــه ٢ / ١٢٧٤، والمقتضب ٢ / ٤٤، ١١٦، ٤٠٨، وابن يعيش ٢ / ١٢١، ٦ / ٣٣، وشرح التسهيل ٢ / ١١٥ .

(٢) شرح الأشموني ١ / ١٨٦ وما بعدها، وينظر ١ / ١٣٧، ١٤٥، ١٧٥، ٢٢٤، ٢٤٥، ٢٥٧ ٢٩٤، ٢ / ١٨، ٣٨، ٦٠، ٩٥، ٩٧، ١٠٨، ١٢١، ١٢٥، ٣ / ١٦، ٢٥، ٤٣، ٥٦، ٨٤، ٩٩، ١٢٣، ١٦٧، ٤ / ٥٢، ٧٧، ٧٩، ٩٣، ١٠٥، ١١٩، ١٥١، ١٥٥، ١٦٢، ٢٣٥، ٢٧٩ .

ثانياً : موقفه من النحويين السابقين عليه :

كان الأشموني من النحاة النابهين ذوى الثقافات الواسعة والمستفيدين من أراء العلماء الأجلاء، فهو قد تمثل آراءهم وناقشها، ووقف منها موقف الناقد الحصيف حين بين الضعيف منها والسديد، يتجلى كل ذلك من نقله عن مختلف الآثار التى خلفها السلف، وفى قمتها كتاب سيبويه إذ كان من أهم المصادر التى اعتمد عليها حيث يبدو ذلك واضحاً من الصفحات الأولى من الشرح، ولا غرابة فى ذلك فالكتاب ثر العطاء، ولست أرى حاجة للتدليل على مدى اعتماد الأشموني على كتاب سيبويه، فالشرح زاخر بآراء سيبويه ينقلها ليعزز بها رأياً أو يناقش آخر أو ليحتج بشاهد من شواهده . [1]

ولم تقف مصادر الأشموني عند سيبويه، فالشرح حافل بآراء العلماء من المدارس المتعددة، فهناك البصري، والكوفي، والبغدادي، والأندلسي، والمصري، وقلما خلت مسألة من إبداء رأيه معارضاً أو موافقاً لآراء النحاة فيها، وذلك فى أثناء شرحه للألفية، وكان ظريفاً فى نقده لطيفاً فى رفضه، فكانت عباراته لا تتعدى قوله : وهذا عجيب [2] أو وهذا وهم [3] أو هو ضعيف [4] أو مردود [5] أو فاسد [6] أو مشكل [7]، وسأكتفي بمثال واحد فقط ثم أسرد بعد ذلك أسماء النحاة الذين ناقشهم وحاورهم مرتبين على حسب سنة الوفاة :

---

(١) ينظر شرح الأشموني ١ / ٣٥، ٧٤، ٢٥٤، ٢ / ١٥٩، ١٧٢، ١٨٩، ٣ / ١٦٤، ١٦٩، ٢٢٤، ٢٧٨، ٤ / ٤٠، ٤٨، ٩٠، ١٥٩، ١٧٩ .

(٢) ينظر المرجع السابق ١ / ٢٢٥ .

(٣) ينظر المرجع السابق ١ / ٢٣٢، ٢٤٦، ٢ / ١٨٢، ٤ / ٩٥ .

(٤) ينظر المرجع السابق ١ / ٢٥٧، ٢ / ٤٢، ٥٦، ٤ / ٢٩٣ .

(٥) ينظر المرجع السابق ١ / ٧٢، ٢٠٠، ٢٥٢ .

(٦) ينظر المرجع السابق ١ / ٩٢ .

(٧) ينظر المرجع السابق ١ / ٢٨٤ .

قال الأشموني ـــ في جواز ترخيم غير المنادى للضرورة ـــ " فأجاز سيبويه ومنعه المبرد، ويدل للجواز قولـــه :

ألا أضحت حبالكم رمامـــا وأضحت منك شاسعـــة أماما [1]

هكذا رواه سيبويه :

ورواه المبرد :

وما عهدي كعهدك يا أماما [2]

قال في شرح الكافية : والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تدفع إحداهما بـــالأخرى، واستشهد سيبويه أيضاً بقولـــه :

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدحـــه فإن الناس قد علموا [3]

وهاكم مناقشاته لفحول النحاة في المواطن الآتيـــة :

ـــ أبو العلاء المعري (ت ١٥٤هـــ) ٤ / ٢٦١ .

ـــ سيبويه (ت ١٨٠هـــ) ١ / ٩٢، ٢ / ١٨٩، ٣ / ٤٥ ٤ / ١٦٤ .

ـــ الفراء (ت ٢٠٧هـــ) ١ / ٦٩، ٣ / ٧٧، ٢٨٤، ٤ / ١٠٩، ١١٠، ١٤٦ .

ـــ الأخفش (ت ٢٢٥هـــ) ١ / ٣٦، ٩٢، ٢ / ٤٢، ٣ / ٢٤٧، ٢٨٦، ٤ / ٢٩٣.

---

(١) البيت من الوافر لجرير بن عطية الخطفي وهو في ديوانه ٢٢١ والكتاب ٢ / ٢٥٤ والأمالي الـــشجرية ٢ / ٨٩ والتصريح ٢ / ١٩٠ وشرح الأشموني ٣ / ١٨٤ .
والشاهد في (أماما) وأصلها " أمامة " رخم للضرورة الشعرية وهو غير منادى .

(٢) شطر من الوافر ولم أعثر عليه في المقتضب، وهو موجود في الأمالي الشجرية ١ / ١٩٢ والنوادر ٣١ .

(٣) البيت من البسيط لأوس بن جنباء التميمي، والشاهد فيه ترخيم (حارث) بحذف التاء للضرورة على لغـــة من ينتظر .
وهو موجود في الكتاب ٢ / ٢٧١ وما بعدها والأصول ٢ / ٤١٧ والتصريح ٢ / ١٩٠ وشرح الأشمـــوني ٣ / ١٨٤ .

ـ الجرمي (ت ٢٢٥هـ) ٤ / ١٩٦ .

ـ المازني (ت ٢٤٨هـ) ٢ / ١٦ .

ـ المبرد (ت ٢٨٥هـ) ١ / ٧٩، ٢٦٧، ٢ / ١٦، ٢٠٦، ٢٣٣، ٣ / ٥١، ١١٢، ١١٣ .

ـ الزجاج (ت ٣١١هـ) ٣ / ٢٣٨، ٢٦٧، ٢٦٨ .

ـ ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ٢ / ٢٤٢، ٣ / ٣١ .

ـ الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ٣ / ١١١ .

ـ النحاس (ت ٣٣٨هـ) ٢ / ٢٦٥ .

ـ ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) ١ / ٤٤ .

ـ السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ٣ / ٩١ .

ـ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ١ / ٢٥٢، ٢ / ٢٢٥، ٢٤٢ ٣ / ٢٠، ٣١، ٢٤٦ .

ـ الجوهري (ت ٣٩٣هـ) ٢ / ٢٧١، ٤ / ٣٣٠ .

ـ ابن برهان (ت٤٥٦هـ) ٢ / ٢٤١، ٢٤٢ .

ـ ابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ٣ / ١٢٧ .

ـ ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) ٣ / ٢٤١، ٢٤٢ .

ـ الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ١ / ٢٥٢، ٣ / ٨٦ .

ـ ابن طاهر (ت ٥٨٠هـ) ٢ / ٢٩٤ .

ـ السهيلي (ت ٥٨٣هـ) ٣ / ٩١ .

ـ ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) ٢ / ٢٩٤ .

ـ ابن معط (ت ٦٢٨هـ) ١ / ٢٣٢ .

ـ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ١ / ١١٣ .

ـ ابن أبي الربيع (ت ٦٦٨هـ) ٣ / ٢٥٣، ٢٥٤، ٢ / ٦٩ .

ـ ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ٤ / ٢٩٤ .

ـ ابن مالك (ت ٦٨٢هـ) ١ / ٦٢، ٢ / ٧٩، ٢٠٥، ١٧٩، ٢٧١ .

ـ ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) ١ / ٣٨، ٢ / ١٧٩، ٢٥٣ .

ـ أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) ٣ / ٧٤ .

ـ ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ١ / ١١٣، ٢٢٣، ٢ / ٢٦٦، ٢٦٧، ٤ / ٧٧ .

ثالثاً : موقفه من ابن مالك فى الألفية :

كان الأشموني شغوفاً بالقراءة، دائم الإطلاع، واسع التحصيل، كثير التحقيق، ساعده على ذلك ذكاؤه الفطري، وموهبته الفذة، واطلاعه على تراث السابقين، ولاسيما كتاب سيبويه، فجاء مؤلفه فى غاية الروعة، وقمة الجمال، وقد تحدث عن شرحه للألفية فقال : " هذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد، تجد نشر التحقيق من أدراج عبارته يعبق، وبدر التحقيق من أبراج إشارته يشرق، خلا من الإفراط الممل، وعلا عن التفريط المخل " وكان بين ذلك قواماً " [1] وقد لقبته بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ولم آل جهداً فى تنقيحه وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه " . [2]

وعلى الرغم من تقديره للناظم، وتعظيمه له، واعترافه بمكانته العلمية، إلا أنه كان منصفاً فى تحليله وشرحه، فقد يستدرك عليه، إن كان المقام يقتضي ذلك، وقد يعتذر عنه ؛ لأن هدفه

---

(١) من الآية ١١٧ من سورة الفرقان .

(٢) شرح الأشموني ١ / ٥ وما بعدها .

الوصول إلى الحقيقة، وليس التشنيع عليه، أو التشهير به .

وهاكم بيان ذلك من شروحه على الألفيـــة :

١ــ التعليل لنظم أبيات الألفية، فقد قال بعد شرح بيت الناظم :

نكـــرة قابل أل مؤثـــرا أو واقـــع موقـــع ما قد ذكـــرا

" تنبيـــه " قدم النكرة، لأنها الأصل إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له، والمستقل أولى بالأصالة، وأيضاً فالشئ أول وجوده تلزمه الأسماء العامـــة، ثم يعرض له بعد ذلك الخاصة كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية، وأنكر النكرات مذكور، ثم محدث، ثم جوهر، ثم جسم ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل، ثم عالم، فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه فتقول كل عالم رجل ولا عكس وهكذا كل رجل إنسان إلى آخره . (١)

٢ــ النقد لبعض أبيات الألفية، ثم يلتمس عذراً للناظم كما فعل فى قولـــه :

وغيره معرفة : كهم وذى وهند، وابنى والغلام والذى قال الأشموني :

" ولما فات الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى المعرفة لـــضيق الـــنظم رتبها فى التبويب على ما ستراه فاعرفها المضمر على الأصح، ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الموصول، ثم المحلى، وقيل هما فى مرتبة واحدة، وقيل المحلى أعرف من الموصول، وأما المضاف فإنه فى رتبة ما أضيف إليه مطلقاً عند الناظم، وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر فى رتبة العلم " . (٢)

٣ــ التنبيه على قصور بعض الأبيات عن الوفاء بالقاعدة النحوية كما فعل بقول الناظم :

كذاك حذف ما بوصف خفضا كأنت قاض بعد أمر من قضـــى

---

(١) شرح الأشموني ١ / ١٠٥ وما بعدها، وينظر ٣ / ٣٩، ٤١، ٣١٤ .

(٢) شرح الأشموني ١/ ١٠٧ وينظر ١٣٨، ٢٤١، ٢٥٤، ٣ / ١٠٩، ١١٦، ٢٥٥، ٢٥٦، ٤ / ٢٨، ٢٩، ٢٨١ .

حيث قال : " تنبيه " إنما لم يقصد الوصف بكونه عاملاً اكتفاء بإرشاد المثال إليه ".[1]

٤ــ تقييد العبارة المطلقة في الألفية عن طريق الشواهد والأمثلة كما جاء قول الناظـــم :

" وأفعل التفصيل صلـــه أبداً تقديراً أو لفظا بمن إن جردا

فقيد الأشموني الإطلاق بقولـــه : " قولـــه صله " يقتضي أنه لا يفصل بين أفعل وبين "من" وليس على إطلاقه، بل يجوز الفصل بينهما بمعمول " أفعل " وقد فصل بينهما بـــ "لو" وما اتـــصل بها كقولـــه :

ولفوك أطيب لو بذلت لنـــــا من ماء موهبـــة على خمر [2]

ولا يجوز بغير ذلك " .

٥ــ تفصيل ما أجمله الناظم في الألفية والتنبيـــه عليه، كما جاء في قولـــه :

واختيـــر نصب قبل فعل ذي طلب وبعدما إيلاؤه الفعـــــل غلب

وبعد عاطف بلا فصل علـــى معمول فعل مستقـــــر أولاً [3]

قال الأشموني : " تنبيهات : الأول تجوز الناظم في قولـــه : " على معمـــول فعـــل " إذا العطف حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية كما عرفت، الثاني : لترجيح النصب أســـباب أخـــر لم يذكرها ههنا : أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو أكرمـــت القوم حتى زيداً أكرمته، وما قام بكر لكن عمراً ضربته، فحتى ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين، فلو قلت أكرمت خالدا حتى زيدا أكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته، تعين الرفع لعدم المشابهة إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي أو شبهه " . [4]

---

(١) شرح الأشموني ١ / ١٧٢، وينظر ١ / ١٨٤، ٢ / ١٦٩، ١٧٠، ١٨٨، ٢١٦، ٣ / ٥٢، ٦٨، ١٢٢، ١٢٨، ١٦٠، ٢٥٩، ٤ / ١٧٤، ١٩٣، ٢١٧، ٢٢٦، ٣١٣، ٣٢٩ .

(٢) البيت من الكامل وهو مجهول القائل، وهو موجود في جمهرة اللغة ١ / ٣٨٣ وشـــرح التـــسهيل ٣ / ٥٤ وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٣٢، والدر اللوامع ٢ / ١٣٨ .

(٣) شرح الأشموني ٣ / ٦٤، وينظر ٤ / ١٩، ٢٢، ٢٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٧، ١٦١، ١٦٢ ٢٢٥، ٢٣٣.

(٤) شرح الأشموني ٢ / ٧٩ وما بعدها، وينظـــر ١٨٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٤ / ٣٠، ٣٢، ١١٤، ١١٥، ٢٤٣، ٢٧١ .

٦ــ اقتراح إصلاح ما وقع من خلل فى بعض أبيات النظم بإضافة كلمة أو جملة، أو تغيير البيت كلــه .

فقد قال معقباً على قول الناظم :

والله يقضــى هبــات وافره لى ولــه فى درجــات الآخره

قال الأشموني " تنبيه " وصف الناظم " هبات " وهو جمع بوافرة، وهو مفرد لتأوله بجماعة، وإن كان الأفصح وافرات ؛ لأن هبات جمع قلة، والأفصح فى جمع القلة مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقاً المطابقة، نحو الأجذاع انكسرت ومنكسرات، والهنــدات والهنــود انطلقــن ومنطلقــات، والأفصح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الإفراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة . (١)

وقال معقباً على قول الناظم فى التنازع :

بل حذفَــه الــزم إن يكــــن غيرَ خبــــر

وأخِّرنْــــه إن يكــــــن هــو الخبــــر

قال " قولــه " غير خبر " يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول فى باب ظن يجب حذفه، وليس كذلك، بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو : ظننــت منطلقة وظننتنى منطلقاً هذا إياها، فإياها مفعول أول لظننت، ولا يجوز تقديمه ولذلك قال الشرح لو قال بدلــه :

واحذفــه إن لم يك مفعول حســب وإن يكــن ذاك فأخــّره تصب

لخلص من ذلك التوهم " . (٢)

---

(١) شرح الأشموني ١ / ١٨ وما بعدها، وينظر ٤ / ٩٦، ١٧٨، ٢٣٥، ٢٩٥، ٣٠٢ .

(٢) شرح الأشموني ٢ / ١٠٧، وينظر ٤ / ٨٧، ٣٢٨ .

الفصل الأول : المسائل النحوية

المسألة الأولى : تنوين العوض

قسم الأشموني في شرحه على الألفية التنوين المختص بالاسم أربعة أقسام : تنوين الأمكنية، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، فقال فيه :

" والثالث تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض بإضافة بيانية وبه عبر في المغني [1] وهو أولى، وهو إما عوض عن حرف، وذلك تنوين جوار وغواش عوضا عن الياء المحذوفة في الرفع والجر هذا مذهب سيبويه والجمهور ".[2]

ولتوضيح ذلك نقول إن من علامات الأسماء التنوين : وهو عبارة عن نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً للاستغناء عنها بتكرير علامة الإعراب، الضمة، الفتحة، الكسرة، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ﴾ [3] وقوله تعالى : ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [4] فالكلمات (رسولا) و(شاهداً) و(قرآن) و(مجيد) و(لوح) و(محفوظ) أسماء لأنها منونة، والتنوين من علامات الأسماء. [5]

ومن أنواع التنوين تنوين العوض عن الحرف المحذوف وهو الذي يلحق ما كان منقوصاً مجرداً من الألف واللام من الأسماء التي هي على صيغة منتهى الجموع نحو جوار ـــ غواش ـــ دواه

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ٣٤١/٢ .

(٢) شرح الأشموني ٣٥/١، وينظر مغني اللبيب ٣٤١/٢، والتصريح ٣٣/١.

(٣) من الآية ١٥ من سورة المزمل.

(٤) الآيتان ٢١، ٢٢ من سورة البروج.

(٥) ينظر : المرشد في الدراسات النحوية ٥٦/١.

ـــ دواع ـــ نواه، والأصل فيها جواري ـــ غواشي ـــ دواهي ـــ دواعي ـــ نواهي ـــ فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الياء، وعوض عنها التنوين ومثل الضمة في ذلك فتحة الجر، نحو قولك : ثق بربك ينجيك من دواه كثيرة[1].

وهذا مذهب سيبويه والجمهور كما نقله الأشموني .

قال سيبويه : " وسألت الخليل عن رجل يسمى بجوار، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون أسما ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة، لأنه ليس شيء من الانصراف بأبعد من مفاعل، فلو امتنع من الانصراف في شيء لامتنع إذا كان مفاعل وفواعل ونحو ذلك.

قلت : فإن جعلته اسم امرأة؟ قال: أصرفها؛ لأن هذا التنوين جعل عوضاً، فيثبت إذا كان عوضاً كما ثبتت التنوينة في أذرعاتٍ إذ صارت كنون مسلمين.

وسألته عن قاض اسم امرأة، فقال : مصروفة في حال الرفع والجر، تصير ههنا بمنزلتها إذا كانت في مفاعل وفواعل، وكذلك أدل اسم رجل عنده؛ لأن العرب اختارت في هذا حذف الياء إذا كانت في موضع غير تنوين في الجر والرفع، وكانت فيما لا ينصرف، وأن يجعلوا التنوين عوضاً من الياء ويحذفوها ". [2]

وخالف سيبويه المبرد والزجاجي فزعما أن التنوين بدل من الحركة الملقاة (ضمة الياء وكسرتها) لثقلها عن الياء، فلما جاء التنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين هي والتنوين، كما حذفت من المنصرف في نحو قاضٍ، وغازٍ ومتعالٍ، وهذا الذي ذهبا إليه غير مرضي من القول ولا سائغ في القياس، لأن الياء في باب جوار ونحوه في الرفع والجر قد عاقبت الحركة، فلما ناوبتها فلم تجامعها صارت بدلاً منها ووسيلة لها، فكما لا ينبغي أن يعوض من الحركة وهي موجودة، فكذلك لا ينبغي أن يعوض من الحركة وهناك من الياء ما يعاقبها وتكون بدلاً منها، وأيضاً فلو كان التنوين

---

(١) شرح جمل النحو للزجاجي ٤٠٩/١، والنحو الوافي ٣٨/١ وما بعدها .

(٢) الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ٣١٠/٣ وما بعدها .

في جوار وغواش إنما هو عوض من حركة الياء في الرفع والجر لوجب أن يعوض من ضمة الياء والواو في الفعل المسمى به نحو يقضي ويغزو. (١)

والخلاصة : أن تنوين جوار وغواش عوض عن الياء المحذوفة للتخفيف بالثقل الحاصل من ثقل الضمة والكسرة، وثقل حرف العلة، وثقل البناء، وهذا ما اتفق عليه سيبويه والجمهور لأن الإعلال عندهم مقدم على منع الصرف، لأن الإعلال متعلق بجوهر الكلمة، ومنع الصرف حال الكلمة.

وعند المبرد والزجاجي أن التنوين عوض عن حركة الياء لأن منع الصرف مقدم على الإعلال، لأن أصله بعد منع صرفه (جواري) بإسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى التنوين عوضاً عنها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حال الجر. (٢)

والصحيح مذهب سيبويه والجمهور؛ لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذي الياء، لأن حركة ذي الياء غير متعذرة وهي لذلك في حكم المنطوق بها.

بخلاف حركة ذي الألف فإنها متعذرة، وحاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة غير المتعذر ــ وأيضاً ــ لو كان التنوين المشار إليه عوضاً من الحركة لألحق مع الألف واللام كما ألحق معها تنوين الترنم (٣) في قول جرير:

أقلي اللوم عاذل والعتابا ∴ وقولي إن أصبت لقد أصابا (٤)

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب ٥١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٣/٣.

(٢) ينظر : شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٤/ق ١٣٠، والتعليقة للفارسي ١٢٣/٣.

(٣) ينظر : الدر المصون ٣٢٢/٥، وحاشية الصبان ٣٥/١، وحاشية ياسين ٣٤/١.

(٤) البيت من الوافر وهو موجود في ديوان جرير ٦٣ بشرح الصاوي طبعة المكتبة التجارية بمصر ١٩٣٧، والكتاب ٢٠٥/٤، والمغني ٣٤٢/٢، والخزانة ٣٤/١.

المسألة الثانية : إعراب الأسماء الستة

تحدث الأشموني عن إعراب الأسماء الستة وذكر مذاهب النحويين فيها فقال : " واعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه، قال في شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف .

ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف، واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت قام أبو زيد فأصله أبو زيد، ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أَبُوُزيد، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيت أبا زيد فأصله أَبَوَزيد، فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء، وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألف، وقيل هذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع، وإذا قلت مررت بأبي زيد، فأصله بأَبَوِ زيد، فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأَبِوزيد، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، كما حذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء لكونها بعد كسرة كما في ميزان . وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح، وأن هذين المذهبين من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء وهما أقواها " . (١)

ولتوضيح ذلك نقول : جاء حديث سيبويه عن الأسماء الستة عرضا في ثنايا الأبواب الأخرى، فقال ــ في باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول ــ ولجاز أن تقول ضربت زيداً أباك، وضربت زيداً القائم، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفة ولا البدل، فالاسم الأول المفعول في ضربت قد حال بينه وبين الفعل أن يكون بمنزلته، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في ذهب أن يكون فاعلا " . (٢)

---

(١) شرح الأشموني ١ / ٧٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٤ .

وقال في ـــ باب مجرى نعت النكرة عليها ـــ " وأما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك : هذا أخوك مررت بأبيك، وما أشبه ذلك . وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته " . (١)

وقال ـــ في نفس الباب ـــ فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام ؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتا، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام، نحو مررت بزيد أخيك، وذلك قولك : مررت بالجميل النبيل، ومررت بالرجل ذي المال " . (٢)

وقال ـــ في باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد ـــ " واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، ويقول هنوات فيجريه مجرى الأب، فمن فعل ذا قال هنوات، يرده في التثنية والجمع بالتاء" (٣)

وقال ـــ في باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة ـــ أما ما لا يتغير فأب واخ ونحوهما، تقول : هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين ؛ لأن العرب لما ردته في الإضافة إلى الأصل والقياس تركته على حاله في التسمية، كما تركته في التثنية على حاله . وذلك قولك : أبوان في رجل اسمه أب، فأما فم اسم رجل، فإنك إذا أضفته قلت فمك، وكذلك إضافة فم والذين قالوا : فوك، لم يحذفوا الميم ليردوا الواو، ففوك لم يغير له فم في الإضافة، وإنما فوك بمنزلة قولك : ذو مال . فإذا أفردته وجعلته اسما لرجل، ثم أضفته إلى اسم لم تقل ذوك، لأنه لم يكن له اسم مفرد ولكن تقول ذواك". (٤)

---

(١) المرجع السابق ٢ / ٥ .

(٢) الكتاب ٢ / ٧ .

(٣) الكتاب ٣ / ٤١٢ .

(٤) المرجع السابق .

والدليل على أن الواو في " أخوك " وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام وليس بعلامة للإعراب ولا دلالته قولهم : امرؤ وابنم فأتبعوا ما قبل حرف الإعراب، فكما أن الهمزة في امرئ والميم في فم حرف إعراب ليس بدلالة إعراب كذلك حرف اللين في أخيك ونحو حرف إعراب .

فإن قال قائل : إن الهمزة ثانية في كل أحوال الاسم غير منقلبة إلى حرف آخر، وليس الحرف في أخيك ونحوه كذلك لأنها تنقلب فلا يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف اللين، قيل له حرف اللين في (أخيك) وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب، وإنما انقلبت في " أخيك " ونحوه، وثبتت الهمزة على حالة واحدة، والميم في " ابنم " لوجوب سكون الحرف في " أخيك " وبابه القياس المطرد وذلك أنه كان يجب أن تكون متحركة بالحركة التي يستوي فيها الإعراب وما قبلها أيضا متحرك، وحرف اللين إذا كان كذلك انقلب ولم يثبت وسكن ولم يتحرك، فإذا سكن لما ذكرنا فما أوجب له السكون، وجب أن يتبع ما قبله من الحركة كاتباع سائر حروف العلة المسكنة لما قبلها من الحركة نحو (ميزان وميقات) فحرف اللين في " أخيك " لام قبل الميم في (ابنم) انقلبت لما ذكرنا وليس لمن دفع أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الإنكار بلا برهان . [1]

والخلاصة :

أن مذهب سيبويه والجمهور ومن تابعهما أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها لثقلة في الواو والياء، وتعذره في الألف .

أما وجه ثقله في الواو، فلأن الواو في تقدير ضمتين، وقبلها ضمة، وتأتي ضمة الإعراب فتتوالى أربع ضمات وذلك ثقيل، وكذلك القول في الياء لاجتماع أربع كسرات متواليات .

وأما الألف فلو حركت خرجت عن كونها ألفا فتعذر تحريكها، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات وقد أمكن هنا فوجب المصير إليه، ويقال أيضا أن هذه الأسماء لما كانت معربة

---

(١) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ١ / ٢٨ وما بعدها .

بالحركات في حال الإفراد وجب أن يكون في حال الإضافة كذلك أي في باب الأسماء الستة . (١)

ومذهب الأخفش وقطرب والمازني والمبرد من البصريين وهشام من الكوفيين في أحد قوليه، أن هذه الحروف (الواو والألف والياء) زوائد دوال على الإعراب كالحركات، فإذا قلت مثلا : قام أبوك، فالواو كالضمة في قولك قام زيد، وكذلك الألف في رأيت أباك، كالفتحة في قولك رأيت زيداً، والياء في قولك مررت بأبيك، كالكسرة في قولك مررت بزيد . (٢)

قال الأخفش : " وجعلت الياء للنصب والجر، نحو العالمين والمتقين " وجعل الرفع بالواو ليكون علامة للرفع، وجعل رفع الاثنين بالألف " . (٣)

وردوا عليهم بأنه يلزم أن (فوك وذو مال) يكونان اسمين معربين على حرف واحد . (٤)

واحتجوا للأخفش بأن هذه الحروف تختلف لاختلاف العامل فوجب أن تكون علامة الإعراب كما في المثنى، وأما اعتراضهم بأنه يلزم أن يكون في كلام العرب اسم متمكن على حرف واحد، فالجواب من وجهين :

أحدهما : إن ذلك يجوز إذا لم يكن هناك بدل، ألا ترى أن الميم في قولك (فم) بدل من الواو في قولك فوك، وكذلك الواو في قولك (أخوك) بدل من الواو الأصلية (أبو) وإن وافقت على اللفظ المبدل منه .

الثاني : أن ذلك إنما يحذر في المعرب بالحركات، وهذا ليس معربا بالحركات . (٥)

والحق أن مذهب سيبويه والجمهور هو الأصح كما أشار إلى ذلك ابن مالك وأبو حيان والأشموني . (٦)

وإن كان مذهب الأخفش ومن تابعه أسهل وأبعد عن التكليف لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعله مقدرا كما نص عليه ابن مالك في شرح التسهيل، وتابعه الأشموني في شرحه على الألفية . (٧)

---

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٤١٢، واللمحة البدرية ١ / ٢٦٥ .

(٢) ينظر المقتضب ٢ / ١٥٢، والإنصاف ١ / ١٧، والهمع ١ / ٣٨ .

(٣) معاني القرآن ١ / ١٣ وما بعدها .

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية القسم الأول ١ / ٧٢ .

(٥) ينظر الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية الجزء الأول ١ / ١٠٣ .

(٦) ينظرالتسهيل ٩، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٨٦، وشرح الأشموني ١ / ٧٤ .

(٧) ينظر شرح التسهيل ١ / ٤٣، وشرح الأشموني ١ / ٧٤ .

المسألة الثالثة : إعمال (لات) عمل ليس :

تحدث الأشموني عن عمل (لات) عمل ليس فقال: "وأما لات فأثبت سيبويه والجمهور عملها، ونقل منعه عن الأخفش" [1].

ولتوضيح ذلك نقول : ذهب سيبويه والجمهور إلى أن (لات) أصلها (لا) النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، وأنها تعمل عمل ليس، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معاً، بل إنما يذكر معها أحدهما،، والكثير الغالب في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى : ﴿وَ لاَ تَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [2] بنصب الحين [3] فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير والله أعلم : ولات الحين حين مناص، فالحين: اسمها، وحين مناص خبرها.

وقرئ شذوذاً : ﴿وَ لاَ تَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ برفع الحين على أنه اسم (لات) والخبر محذوف، والتقدير: ولات حين مناص لهم، أي: ولات حين مناص كائناً لهم. [4]

وجوز أبو سعيد السيرافي إظهار الاسم وحذف الخبر مع قلته[5] كما جاء في قول الشاعر :

من صد عن نيرانها ∴ فأنا ابن قيس لا براح[6]

---

(١) شرح الأشموني ٢٥٤/١.

(٢) من الآية ٣ من سورة ص .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٣٨٣/٧، والدر المصون ٣٤٧/٩.

(٤) القراءة لأبي السمال كما جاء في مختصر شواذ القرآن ١٢٩، والبحر المحيط ٣٨٤/٧، ونسبت إلى عيسى بن عمر في الأصول لابن السراج ٩٦/١.

(٥) ينظر : شرح السيرافي على الكتاب ١/ق ١٤٨ .

(٦) البيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك القيسي وهو موجود في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٢٦٦/١، والكتاب ٥٨/١، وابن يعيش ١٠٨/١، واللسان (ب ر ح) ٢٤٥/١، والخزانة ٢٢٣/١ وما بعدها، والهمع ١٢٥/١.

قال سيبويه في باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله :

" وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به، ولم تمكن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمراً فيها، لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول لست و(لست) وليسوا، وعبد الله ليس ذاهباً، فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا في لات لا تقول : عبد الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين.

ونظير (لات) في انه لا يكون إلا مضمراً فيه: ليس ولا يكون في الاستثناء، إذا قلت أتوني ليس زيداً ولا يكون بشراً، وزعموا أن بعضهم قرأ : ﴿وَ لاَ تَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

من صد عن نيرانها ∴ فأنا ابن قيس لا براح[1]

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع.

ولا يجاوز بها في الحين رفعت أو نصبت، ولا تمكن في الكلام كتمكن ليس، وإنما هي مع الحين، كما أن لدن إنما ينصب بها مع غدوة. [2]

وفسر السيرافي قول سيبويه : " لا تكون لات إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعاً، يعني أنك إذا قلت (لات حين مناص) أو (لات حين فرار) أو ما أشبه ذلك، فبعد (لات) اسم مرفوع بلات، و(حين) خبر ذلك الاسم، وهو منصوب، وجعلت (لات) رافعة لذلك الاسم المحذوف وناصبة للخبر، كما ترفع (ليس) الاسم وتنصب الخبر، وحملت (لات) على ليس لاشتراكهما في النفي، وتقديره (لات الحين حين مناص) كما تقول (ليس الحين حين مناص). [3]

---

(١) تقدم تخريجه في ص

(٢) الكتاب ١/٥٧ وما بعدها .

(٣) ينظر : شرح السيرافي للكتاب ١/ق ١٤٨.

واشترط سيبويه إعمالها في الحين خاصة فقال ـــ في باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم ـــ : " وكما أن لات إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة ليس، فإذا جاوزتها فليس لها عمل ". (١)

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها تعمل في الحين، وفيما رادفه معرفة كان أو نكرة، وما عملت فيه قوله :

ندم البغاة ولات ساعة منـدم ∴ والبغي مرتع مبتغيه وخيم(٢)(٣)

ومنع الأخفش عمل (لات)، وأنه إن وجد الاسم بعدها منصوباً فناصبه مضمر، والتقدير: لات أرى حين مناص، وإن وجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: ولات حين مناص كائن لهم (٤) وتأول قول الشاعر:

حنت نوار ولات هنا حنـت ∴ وبدا الذي كانت نوار أجنت(٥)

على أن (لات) مهملة لا عمل لها و(هنا) ظرف خبر مقدم، و(حنت) مبتدأ بتأويل حذف (أن) المصدرية تقديره : أن حنت، وفي هذا تكلف وبعد غير أن فيه استراحة من الشذوذ. (٦)

ونسب للأخفش أيضاً أن (لات) عاملة عمل (إن) نافية للجنس (وحين مناص) اسمها وخبرها مقدر، تقديره: ولات حين مناص لهم، واسمها معرب لكونه مضافاً.

---

(١) الكتاب ٣٧٥/٢ .

(٢) البيت من الكامل منسوب لرجل من طيء وهو موجود في معجم شواهد النحو ١٥٤، ٦٠٧، والأشموني ٢٥٥/١، والخزانة ١٧٥/٤ .

(٣) ينظر : المسائل البصريات ٦٠١، وشرح التسهيل ٣٧٧/١، ومغني اللبيب ٢٥٤/١.

(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢١/٤، وشرح التسهيل ٣٧٥/١.

(٥) البيت من الكامل لشبيب بن جعيل أو حجل بن نضلة، وهو موجود في ابن يعيش ١٥/٣، والهمع ٧٨/١، والخزانة ١٥٦/٢، والدرر اللوامع ٥٢/١.

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤٤٥/١، والدر المصون ٣٤٨/٩ .

ونسب إليه أيضاً أن بعدها فعلاً مقدراً ناصبا لـ(حين مناص) بعدها أي : لات أرى حين مناص لهم، بمعنى : لست أرى ذلك ومثله : ﴿لاَ مَرْحَبًا بِهِمْ﴾[1] ولا أهلاً ولا سهلاً، والتقدير: لا أتوا مرحباً ولا لقوا أهلاً ولا وطئوا سهلاً، وهذان الوجهان ضعيفان ولم يشر إليهما الأخفش في كتابه معاني القرآن. [2]

وزعم الفراء أن (لات) يجر بها [3] وأنشد:

فلتعرفن خلائقا مشمولة ∴ ولتندمن ولات ساعة مندم[4]

وعليه خرج قراءة عيسى بن عمر : ﴿ولات حين مناص﴾ بكسر التاء وجر (حين) [5] وهي قراءة مشكلة جداً، وخرجها أبوحيان على إضمار (من) والأصل : ولات من حين مناص، فحذفت (من) وبقي عملها نحو قولهم : على كم جذع بنيت بيتك؟ أي : من جذع في أصح القولين. [6]

والخلاصة :

أن (لات) تعمل عمل (ليس) في لفظ الحين خاصة عند سيبويه والجمهور، وتعمل في لفظ الحين وما رادفه عند الفارسي.

وتهمل عند الأخفش وما بعدها يكون مبتدأ وخبراً، وهذا ما أشار إليه في معاني القرآن، ونسب إليه أيضاً أن (لات) نافية للجنس تعمل عمل (إن) فهي تنصب الاسم وترفع الخبر، ونسب إليه أيضاً أن بعدها فعل مقدر ناصب للفظ الحين، كما صرح بذلك أبوحيان والسمين الحلبي. [7]

---

(١) من الآية ٥٩ من سورة ص .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٥/١، والدر المصون ٩/ ٣٥١.

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ .

(٤) البيت من الكامل ولم أهتد لقائله، وهو موجود في معاني القرآن ٣٩٧/٢، والأضداد للأنباري ١٦٨، والبحر المحيط ٣٨٤/٧، والخزانة ١٦٨/٤ وما بعدها .

(٥) ينظر : تفسير القرطبي ١٤٨/١٥، والبحر المحيط ٣٨٣/٧ .

(٦) ينظر : البحر المحيط ٣٨٤/٧، وارتشاف الضرب ١٢١٢/٣.

(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢، وارتشاف الضرب ١٢١١/٣، والبحر المحيط ٣٨٣/٧، والدر المصون ٣٥١/٩، ومغني اللبيب ٢٥٣/١.

المسألة الرابعة : سوى من الظروف اللازمة

" سوى " بكسر السين وضمها مقصورتين، وبفتح السين وكسرها ممدودتين، ويستثنى بها في الاتصال والانقطاع، وكونها ظرفا كالمجمع عليه إلا ما ذهب إليه الزجاجي وابن مالك من أنها اسم بمعنى " غير " .(١)

قال الأشموني : " ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن " سوى" من الظروف اللازمة ؛ لأنها يوصل بها الموصول، نحو جاء الذي سواك . قالوا ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر" .(٢)

ولتوضيح نقول : من أدوات الاستثناء ما هو اسم صريح نحو " سوى " وفيها لغات مختلفة : (سوى، سوى، سواء، سواء) وكلها عند استعماله أداة استثناء مشترك في المعنى والحكم

فأما معناها فهو المغايرة، بمعنى أن ما بعدها يغاير ويخالف ما قبلها في الحكم الذي ثبت له، إيجابا وسلبا، فمعنى أسرع الطلاب غير خالد، أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين في هذا خالداً، فهو لم يسرع، فكان مخالفا ومغايرا لهم، وكذلك نقول : ابتسم المرضى غير صالح، فالمعنى أنهم ابتسموا، مغايرين ومخالفين صالحا في هذا، أي في عدم الابتسام ؛ لأنه لم يبتسم دونهم، فكان مخالفا ومغايرا أيضا .

وأما حكمها فينحصر في أمرين :

أحدهما : أن المستثنى بعدها يضبط بالجر، ويعرب مضافا إليه دائما .

ثانيهما : أن " سوى " تعرب مضافا وينطبق عليها كل الأحكام التي تجري على المستثنى بـ" إلا " عند إدارة ضبطه .

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢ / ٣١٤ وما بعدها، ومغنى اللبيب ١ / ١٤٠ وما بعدها .

(٢) شرح الأشموني ٢ / ١٥٩ وما بعدها .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أنها لا تكون إلا ظرفا، فهي ملازمة للظرفية المكانية، ومعناها إذا أضيفت بمعنى مكانك ؛ فإذا قلت : جاءني رجل سواك، فكأنك قلت رجل مكانك، أي في موضعك وبدل منك، فتنصب سواك على كل حال، لأنه ظرف، والذي يدل على ظرفيتها وقوعها صلة، فتقول : جاء الذي سواك، ورأيت الذي سواك، ومررت بالذي سواك، ومما يدل على ظرفيتها أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها، ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا مكانا ظرفا، نحو قول لبيد :

وابذُل سَوامّ المال إ ن سواءها دُهْمًا وجَوْنا[1]

فنصب سواءها على الظرف ودهما وجونا اسم " إن " وتخطاه العامل إلى ما بعده .[2]

قال سيبويه ــ هذا باب ما يحتمل الشعر ــ " وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرار بن سلامة العجلي :

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ومن سوائنا [3]

وقال الأعشى :

وما قصدت من أهلها لسوائكا [4]

وقال خطام المجاشعي :

وصاليات ككما يؤثفين [5]

---

(١) البيت من الكامل وهو في ديوانه ٢١٥ والإنصاف ١ / ٢٩٦، وابن يعيش ٢ / ٨٣، والصفوة الصفية الجزء الأول ٢ / ٥٤٠ .

(٢) ينظر المقتضب ٤ / ٣٤٩، وابن يعيش ٢ / ٨٣، والبسيط ٢ / ٨٨٢ وما بعدها، والمساعد ١ / ٥٩٤ .

(٣) البيت من الطويل وهو موجود في الكتاب ١ / ٣١، والمقتضب ٤ / ٣٥٠، وشرح الأشموني ٢ / ١٦٠، والشاهد فيه (من سوائنا) حيث وضع سواء موضع غير فادخل عليها " من " لأنها لا تستعمل إلا ظرفا .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل وصدره ــ تجانف عن جو اليمامة ناقتي ــ وهو في ديوانه ١٢٨ والكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٥٤/٢ .

(٥) البيت من الرجز وهو في الكتاب ٣٢/١، والاقتضاب ٤٣٩، والخزانة ٣٦٧/١

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير " .[1]

وذهب الكوفيون والزجاجي وابن مالك إلى أن " سوى " اسم بمعنى " غير " وهي متصرفة وذلك لأمرين :

أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك، وقاموا غيرك واحد . ولا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان .

الثاني : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك، فمن وقوعها مجرورة بالحرف قول النبي ﷺ : " سألت ربي ألا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم "[2] . وقوله ﷺ : " ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود " .[3]

ومجرورة بالإضافة :

فإنني والذي يحج له النا س بجدوى سواك لم أثق [4]

ومن وقوعها مرفوعة الابتداء :

وإذا تباع كريمة أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشتري[5]

---

(١) الكتاب ١ / ٣١ وما بعدها .

(٢) ينظر مسند أحمد ٤ / ١٢٣، ٥ / ٢٤٠، والموطأ : ٣٥ .

(٣) ينظر صحيح البخاري ٣ / ٢٤، وصحيح مسلم ٦ / ٤٩٧ .

(٤) البيت من المنسرح ولم أهتد إلى قائله، وهو موجود في شرح الكافية الشافية ٢ / ٧١٩، وشرح الأشموني ٢ / ١٥٩ .

(٥) البيت من الكامل وهو موجود في ديوان الحماسة ٢٧٤/٤، وشرح التسهيل ٣١٥/٣، وشرح ابن عقيل ٢٢٨/٢، وشرح الأشموني ٢ / ١٥٩، والدرر اللوامع ١٧٠/١ .

ومرفوعة بالفاعلية :

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا[1]

ومنصوبة بإن :

لديك كفيل بالمنى لمؤمل وإن سواك من يؤمله يشقى[2][3]

والخلاصة :

أن " سوى " فيها ثلاثة أقوال :

الأول : أنها ظرف لا يتصرف أصلا إلا للضرورة، وهو قول سيبويه والجمهور .

الثاني : أنها دائما اسم بمعنى " غير " وليست ظرفا، وهو قول الكوفيين والزجاجي والناظم.

الثالث : أنها ترد ظرفا، وهو كثير، وقد ترد غير ظرف فتكون اسما بمعنى " غير " وهو قول الرماني ومن تبعه قال الدماميني والأشموني وهذا أقرب الأقوال وأعدلها .[4]

وعندي أن مذهب سيبويه والجمهور أعرف وأشهر ؛ لأن ما استدل به غيره لا ينهض به حجة، لأن كثيرا من ذلك أو بعضه قابل للتأويل، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال كساه الإجمال، وسقط به الاستدلال .

---

(١) البيت من الجزع للفند الزماني وهو موجود في ديوان الحماسة ١/٣٤، وأمالي القالي ١/٢٦٠، والتصريح ١/٣٦٢، والدرر اللوامع ١/١٧٠ .

(٢) البيت من الطويل وهو موجود في شرح التسهيل ٢/٣١٥، والمساعد ١/٥٩٤، وشرح الأشموني ٢ / ١٥٨ .

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٢ /٧١٦ وما بعدها، وشرح الرضي على الكافية القسم الأول ٢/٧٨٦ وما بعدها .

(٤) ينظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني تحقيق الدكتور محمد المفدى ٦ / ١٤١ وشرح الأشموني ٢ / ١٦٠ .

المسألة الخامسة : وقوع المصدر حالاً :

قال الأشموني : " وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف : أي باغتاً، وراكضاً، ومصبوراً، أي محبوساً " . (١)

وسبقه أبو حيان فقال : " من مجئ المصدر موضع الحال على مذهب سيبويه، وجمهور البصريين قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ (٢)، و﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ (٣) و﴿ادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾(٤) و﴿ دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ (٥) " (٦).

ولتوضيح ذلك نقول جاءت المصادر أحوالاً بكثرة في النكرات، نحو طلع زيد بغتة، وجاء ركضاً، وقتلته صبراً، فبغتة وركضا حالان من الفاعل، وصبرا حال من المفعول، وهي مصادر نكرات مؤولة بالوصف عند سيبويه والجمهور أي مباغتاً ومركوضاً ومصبوراً، أي محبوساً، وحجتهم أن الحال كالخبر والنعت، وقد وقع كل منها مصدراً منكراً كثيرا فكذلك الحال ثم قالوا هو على كثرته لا ينقاس مطلقاً. (٧)

قال سيبويه ــ في باب هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر ــ : "وذلك قولك : قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأة، وكفاحاً ومكافحة، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا

---

(١) شرح الأشموني ١٧٩/٢ .

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٧٤ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٥) من الآية ٨ من سورة نوح .

(٦) ارتشاف الضرب ١٥٧٠/٣ .

(٧) ينظر : التصريح ٣٧٤/١ .

في موضع فاعل إذا كان حالاً. ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة، ولا أتانا رجلة، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقيا وحمداً.

واطرد في هذا الباب الذي قبله لأن المصدر هناك ليس في موضع فاعل، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو زهير بن أبي سلمى:

فلأياً بلأي ما حملنا وليدنا ∴ على ظهر محبوك ظماء مفاصله[1]

كأنه يقول : حملنا وليدنا لأيا بلأى، كأنه يقول: حملناه جهداً بعد جهد، هذا لا يتكلم به ولكنه تمثيل.

ومثله قول الراجز:

ومنهل وردته التقاطا[2]

أي : فجاءة " .[3]

وقال أبو حيان : " ومع كثرة ما ورد من ذلك فقيل: أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعمله العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يجوز جاء زيد بكاء، ولا ضحك زيد بكاء، وإن اختلفوا في التخريج، وشذ المبرد فقال: يجوز القياس." [4]

وذهب الكوفيون والأخفش والمبرد إلى أن مثل ذلك منصوب على المصدرية لكنهم اختلفوا في العامل فهو عند الكوفيين الفعل الذي قبله، وليس في موضع الحال؛ لأن معنى قتله

---

(١) البيت من الطويل وهو في ديوانه ١٢٣، والكتاب ٣٧١/١، وأساس البلاغة (لأي) ٤٠١.

والشاهد فيه : نصب (لأيا) على المصدر الموضوع موضع الحال، وتقديره : حملنا وليدنا مبطئين ملتئين.

(٢) البيت من الرجز لنقادة الأمدى وهو في الكتاب ٣٧١/١، واللسان (ف ر ط) ٣٣٩٠/٥، و(ل ق ط) ٤٠٦١/٥ .

(٣) الكتاب ٣٧٠/١ وما بعدها .

(٤) ارتشاف الضرب ١٥٧٠/٣، وينظر : المقتضب ٢٣٤/٣ .

صبره، ومعنى أعطاه نقده، وعند الأخفش والمبرد منصوب بفعل محذوف أي: يبغت بغتاً، ويركض ركضاً، ويصبر صبراً، فالجملة هي الحال لا المصدر. (١)

وكلام الأخفش والمبرد فيه نظر؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول، لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة، ولا الإتيان على الركوب. (٢)

وذهب بعض النحويين إلى أن بغتة وراكضاً وصبراً، هي مصادر على حذف مضاف غير مصدر هو الحال في الأصل، فلما حذف هذا المضاف ناب عنه المضاف إليه في الحالية، أي: ذا بغتة، وذا راكض، وذا صبر(٣)، وقولهم ليس بجيد؛ لأن الحذف والتقدير لا يصار إليه إلا عند الحاجة وعدم إمكان حمل الكلام على الظاهر.

الخلاصة :

ذهب سيبويه والجمهور إلى جواز وقوع الحال مصدرا بكثرة عند العرب، وهو مع كثرته لا ينقاس بحال من الأحوال.

وذهب المبرد إلى قياسيته فيما إذا كان نوعاً من العاقل فيه؛ لأنه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه فأجاز قياساً جاء زيد سرعة؛ لأن السرعة نوع من المجيء، وإنما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه؛ لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما أن عكسه لا ينقاس.

---

(١) ينظر : ابن يعيش ٦٣/١، وشرح الرضي على الكافية القسم الأول ٦٤٦/٢، واللسان (و ع د) ٤٦٤/٤.

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٢٨/٢، وشرح ابن الناظم ٣١٧ .

(٣) ينظر : التصريح ٣٧٥/١، وشرح الأشموني ١٧٩/٢ .

والمبرد يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف سائر المفاعيل لدليل، وهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه حال او مفعول مطلق.

وقاسه الناظم وولده في ثلاث مسائل:

الأولى : بعد (أما) الشرطية نحو : أما علم فعالم، والتقدير: مهما يذكر من شخص في حال علم فالمذكور عالم.

الثانية : بعد خبر شبه به مبتدؤه نحو : محمد زهير شعراً، فـ(شعراً) بمعنى شاعراً حال من الضمير المستكن في زهير؛ لأنه بمعنى مجيد.

الثالثة : فيما إذا كان الخبر مقروناً بأل الدالة على الكمال: وهو الوصول إلى نهاية الشيء نحو : أنت الرجل علماً، فـ(علما) بمعنى : عالماً حال من الضمير المستكن في الرجل لتأوله بمشتق حيث كان معناه الكامل. (١)

ونلحظ أن وقوع المصدر حال عند سيبويه وجمهور النحاة مسموع، وهو مؤول بالوصف قياسا على الخبر والنعت، حيث وقع كل منهما مصدراً منكراً، وهو أعدل الآراء، وأحراها بالقبول.

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣٢٨/٢، وشرح ابن الناظم ٣١٧ .

المسألة السادسة : حكم تقديم الحال على أفعل التفضيل

يمتنع تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً جامداً، كفعل التعجب نحو : ما أحسنه مقبلاً، فـ(مقبلاً) : حال واجبة التأخير عن عاملها؛ لأنه غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقدم عليه، ومثله أفعل التفضيل نحو : هذا أفصح الناس خطيباً، فخطيباً حال واجبة التأخير عن عاملها (أفصح) ويستثنى من ذلك مسألة نص عليها الأشموني :

فقال : " ونحو زيداً مفرداً أنفع من عمرو معانا، مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين مختلفي المعنى أو متحديه، مفضل أحدهما في حالة، على الآخر في أخرى، على اسم التفضيل عامل في الحالين، فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه، وإنما جاز ذلك هنا؛ لأن اسم التفضيل ـــ وإن انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية ـــ فله مزية على العامل الجامد، لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل، ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه، فجعل موافقاً لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين، واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور". [1]

ولتوضيح ذلك نقول : إذا كان العامل (أفعل التفضيل) الذي يقتضي حالين إحداهما تدل على أنه صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره في الحال الأخرى؛ فإنه يجب تقديم حال الفاضل على أفعل التفضيل خوف اللبس، وذلك نحو قول العرب : هذا بسراً أطيب منه رطباً، فـ(بسرا) حال من الضمير في (أطيب) وهو فاعل، و(رطباً) حال من الضمير المجرور في (منه) وهو متعلق بأطيب والعامل فيهما (أطيب) والتقدير: هذا التمر في حال كونه بسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً، وقول الأشموني: زيداً مفرداً أنفع من عمرو معانا، و(مفرداً) حال من الضمير في (أنفع) العائد إلى (زيد) و(معانا) حال من (عمرو) والعامل في الحالين (أنفع) فالتقدير:

زيد في حال كونه مفرداً أنفع من عمرو في حال كونه معانا.

---

(١) شرح الأشموني ١٨٩/٢ .

ومقصود الأشموني بانحطاط اسم التفضيل عن اسم الفاعل والصفة المشبهة، أنه لا يقبل العلامات الفرعية في أغلب الأحوال كالتأنيث والتثنية والجمع فاقترب من الجامد.

وكان القياس في المثالين السابقين يقتضي وجوب تأجير الحالين على أفعل التفضيل لكنهم اغتفروا ذلك إذ لو تأخر لحصل لبس، هذا مذهب سيبويه والجمهور وبه قال المازني [1] في أظهر قوليه والفارسي في تذكرته [2] وابن كيسان [3] وابن جني وابن خروف والناظم. [4]

قال سيبويه ــ في هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور ــ:

" وذلك قولك : هذا بسراً أطيب منه رطباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإذ كان فيما مضى، لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم ان ينتصب على إذا كان، ولو كان على إضمار كان، لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر، لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان ولكنه حال" . [5]

وقد يتبادر إلى بعض الأذهان أن مقتضى كلام سيبويه مخالف لمذهبه في قوله السابق : " وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإذ كان فيما مضى لأن هذا لما كان معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان " .

فهذا فيه نص على تقدير : (أن كان) من جهة المعنى لا من جهة العمل، فهذا تقريب معنى لا غير.

---

(١) ينظر : المساعد ٢/٣٠ .

(٢) ينظر : المسائل الحلبيات ١٧٦ وما بعدها، والمسائل المنثورة ٣٣.

(٣) ينظر : التصريح ١/٣٨٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢/٣٤٥.

(٥) الكتاب ١/٤٠٠ .

وذهب المبرد [١] والزجاج [٢] وابن السراج[٣] وأبو سعيد السيرافي [٤] ووافقهم أبو علي الفارسي في حلبياته [٥] إلى أن الحالين منصوبان بكان المحذوفة، وصاحب الحال هو الضمير المستكن في (كان) .

قال السيرافي : " الباب إنما يأتي لتفضيل شيء في زمن من أزمانه على نفسه في سائر الأزمان، فيجوز ان يكون الزمان الذي فضل فيه ماضياً وأن يكون مستقلاً، غير أنه لابد من دليل على المضي منه والاستقبال؛ بحسب ما يفضل من ذلك . فإن كان ماضياً أضمرت إذ، وإن كان مستقبلاً أضمرت إذا، فإذا قلت : هذا بسراً أطيب منه تمراً، وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمر أو رطب فالتفضل لما مضي، والتقدير: هذا إذ كان بسراً أطيب منه إذا كان تمراً. فهذا مبتدأ خبره أطيب منه، وبسراً وتمراً حالان من المشار إليه في زمانين، والعامل في الحال كان . " [٦]

وفي الخلاصة :

نقول : يجب تقديم الحال على أفعل التفضيل إذا نصب أفعل التفضيل حالين؛ وذلك بأن فضل شيء في حال ــ على نفسه أو غيره ــ في حال أخرى، فإن أفعل التفضيل يعمل في حالين أحدهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه.

فمثال المفضل على نفسه قولنا: هذا بسراً أطيب منه رطباً، فـ(بسراً) حال من الضمير في (أطيب) وهو عائد على اسم الإشارة، فـ(رطباً) حال من الضمير المجرور بـ(من) وهو عائد على اسم الإشارة أيضاً، والعامل في الحالين واحد، وهو (أطيب) وقد تقدم عليه أحد الحالين وتأخر الثاني.

ومثال المفضل على غيره قولنا: خالد منفرد أقوى من علي مستعينا بغيره، فـ(منفردا) حال من الضمير في أقوى ومستعيناً حال من خالد، والعامل في الحالين واحد وهو (أحسن) .

---

(١) ينظر : المقتضب ٣/٢٥٠ وما بعدها .

(٢) ينظر : المساعد ٢/٣٠، والتصريح ١/٣٨٤.

(٣) ينظر : الأصول في النحو ١/٢٢٠ وما بعدها .

(٤) ينظر : المساعد ٢/٣٠ .

(٥) ينظر : المسائل الحلبيات ٢٠٢.

(٦) ينظر: هامش الكتاب ١/١٩٩ طبعة بولاق .

فنلحظ أن أفعل التفضيل في المثالين السابقين قد نصب حالين أحدهما متقدم عليه، والآخر متأخر عنه، ولا يجوز تقدم الحالين معاً أو تأخرهما معاً، فلا نقول مثلاً : هذا بسراً رطباً أطيب منه، أو هذا أطيب منه بسراً رطباً، وذلك لدفع اللبس إذا تقدم او تأخر[1] نص على ذلك سيبويه وجمهور النحاة، والعلة في الامتناع أن ما جاز بعد الامتناع يجب [2] وعبر عنه ابن مالك في الألفية بقوله:

ونحو زيد مفرداً أنفع من ∴ عمرو معانا مستجاز لن يهن

قال أبو حيان : " وهذا الذي نختاره " .[3]

(١) ينظر : المساعد ٢/٣٠، والتصريح ١/٣٨٤ .

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٢/١٨٩ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١٥٨٨.

المسألة السابعة : في حقيقة اللام الداخلة على المستغاث

اختلف النحويون في حقيقة اللام الداخلة على المستغاث فذهب الكوفيون إلى أنها بعض كلمة (أل) والأصل يا آل زيد، فـ(زيد) مجرور بالإضافة وذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أنها لام الجر. (١)

قال الأشموني : " الثالث : اختلف في اللام الداخلة على المستغاث : فقيل هي بقية أل والأصل يا آل زيد، فزيد مخفوض بالإضافة، ونقله المصنف عن الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ... وفيما يتعلق به قولان : أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه" (٢).

ولتوضيح ذلك نقول أسلوب الاستغاثة أحد أساليب النداء، ولا يتحقق الغرض منه إلا بتحقق أركانه الثلاثة الأساسية وهي: حرف النداء (يا) وبعده في الغالب : المستغاث به، وهو المنادى الذي يطلب منه العون والمساعدة ويسمى أيضاً : المستغاث، ثم المستغاث له، وهو الذي يطلب بسببه العون، إما لنصره وتأييده، وإما للتغلب عليه.

وفي نوع اللام الداخلة على المستغاث خلاف بين النحويين:

١- ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أنها لام الجر ولا يوجد في كلام سيبويه ـ فيما أعلم ـ ما يشير إلى نوع هذه اللام. (٣)

واختلفوا فيما تتعلق به اللام على قولين:

أحدهما : أنه فعل النداء المحذوف الذي نابت عنه (يا) وهو مذهب سيبويه واختيار ابن الضائع وابن عصفور (٤) .

---

(١) ينظر: ابن يعيش ١٣١/١، وشرح الرضي على الكافية القسم الأول ٤١٧/١، وارتشاف الضرب ٢٢١٣/٤ .

(٢) شرح الأشموني ١٦٤/٣. (٣) ينظر : الكتاب ٢١٨/٢، ٢٢٠ .

(٣)

(٤) ينظر : الجنى الداني ١٠٤، والمغني ٢١٨/١، وشرح الأشموني ١٦٤/٣.

والثاني: أنه حرف النداء، لما فيه من معنى الفعل وإليه ذهب ابن جني. (١)

٢- ذهب المبرد إلى أنها زائدة واختاره ابن خروف وابن عصفور واستدل لذلك بصحة إسقاطها. (٢)

٣- ذهب الزجاجي إلى أنها عوض من الزيادة التي تقع في آخر المنادى المتراخي عنك في قولك (يا زيداه) و(عمراه) ولا يجوز الجمع بينهما، لأن العوض والمعوض لا يجتمعان. (٣)

٤- زعم الكوفيون أنها بقية اسم هو (آل) لأن أصله (يا آل زيد) ثم حذفت همزة (آل) للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين، وزيد مجرور بالإضافة، واستدلوا لزعمهم بقول زهير بن مسعود :

فخير كن عند الناس منكم ∴ إذا الداعي المثوب قال يالا (٤)

ووجه الاستدلال بهذا البيت : إن اللام في قوله (يالا) لو كانت هي اللام الجارة لما جاز أن يقتصر عليها، فلابد من أن تكون غيرها، وليس ذلك إلا أن تكون بقية اسم هو (آل) ولعل السر في ذلك هو أن الاستغاثة تكون بعشيرة الرجل الأقربين، أي بـ(الآل)(٥) .

---

(١) ينظر : الخصائص ٣٧٧/٢، والخزانة ٧/٢ .

(٢) ينظر: المغني ٢١٨/١، والهمع ١٨١/١ .

(٣) ينظر : اللامات للزجاجي ص ٨٤ .

(٤) البيت من الوافر وهو موجود في النوادر ص ٢١، والخصائص ٢٧٦/١، ٣٧٧/٢، والمغني ٢١٩/١، وشرح ابن عقيل ١٩٤/١، والخزانة ٦/٢، والهمع ١٨١/١.

(٥) ينظر: المغني ٢١٩/١، والخزانة ٧/٢ .

والحق أن البيت لا حجة فيه لاحتمال ان يكون الأصل يا قوم لا فرار، أو لا تفزوا، ومما يدل على ضعف ما ذهبوا إليه الرجوع إلى الكسر في العطف دون إعادة (يا) ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها في العطف موجب، وأيضا لو كانت بعض آل لم تدخل على ما لا تدخل عليه آل، نحو : يا الله، ويا للناس، ويا لهؤلاء. (١)

والخلاصة :

أن اللام الداخلة على المستغاث تكون مفتوحة مع غير ياء المتكلم، وهي لام الجر متعلقة بالفعل الذي نابت عنه (يا) النداء على الصحيح وما ذهب إليه الكوفيون من أن اللام بعض كلمة (آل) والاسم الذي بعدها مجرور بالإضافة يعوزه الدليل، وعلق عليه الرضي بقوله : وهو ضعيف؛ لأنه يقال فيما لا آل له، نحو : يا لله ويا للدواهي ونحوهما. (٢)

---

(١) ينظر : ابن يعيش ١٣١/١، وشرح التسهيل ٤١٢/٣، وارتشاف الضرب٢٢١٣/٤.

(٢) ينظر : الخزانة ٧/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٢٥/٤.

المسألة الثامنة : حذف التنوين قبل ألف الندبة

يلحق آخر المنادى المندوب ألف، نحو واهشاماه لا تبعد، ويحذف ما قبلها إن كان ألفا، نحو واموساه، فحذف ألف " موسى " وأتى بالألف للدلالة على الندبة، أو كان تنوينا في آخر صلة أو غيرها، نحو : وامن حفر بئر زمزماه !

بحذف التنوين من زمزم، فإنه ينصرف ؛ لأنه علم على القليب، أو لا ينصرف إذا كان علما على البئر، وفيه تنوين مقدر وكذلك يحذف التنوين في المضاف إليه نحو : وا غلام زيداه، وكذلك في العلم المحكي نحو : واقام زيداه، فيمن اسمه قام زيد .[1]

قال الأشموني : " يحذف لأجل ألف الندبة، التنوين الذي كمل به المندوب، لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت، والتنوين لاحظ له في الحركة . هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين " .[2]

والعلة في حذف التنوين هي التقاء الساكنين، كما في اجتماع الألفين في قولنا واموساه، وهذا ما ألبته سيبويه وأخذ به جمهور النحاة من بعده .

قال سيبويه : " وتقول : واغلام زيداه، إذا لم تضف زيداً إلى نفسك، وإنما حذفت التنوين ؛ لأنه لا ينجزم حرفان . ولم يحركوها في هذا الموضع في النداء إذ كانت زيادة غير منفصلة من الاسم فصارت تعاقب، وكانت أخف عليهم.[3]

---

(١) ينظر التصريح ٢ / ١٨٣ .

(٢) شرح الأشموني ٣ / ١٦٩ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٢٢ .

وأجاز الفراء والكوفيون حذف التنوين، وأجازوا أيضا إثباته مع فتحة محافظة على ألف الندبة، فيقولون واغلام زيدناه، ومع كسره وقلب الألف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين .[1]

والخلاصة : أن مذهب سيبويه والجمهور حذف التنوين عند التقائه مع ألف الندبة، لئلا يلتقي ساكنان فيما هو كالكلمة الواحدة، وهو الصحيح .

ومذهب الفراء والكوفيين إجازة ما أجازه سيبويه والجمهور، وزادوا عليه فتح التنوين نحو واغلام زيدناه، وكسر مع قلب الألف ياء نحو واغلام زيدنيه، ورأيهم الثاني مرجوح واستحسنه ابن مالك، فقال :

" وما رأوه حسن لو عضده سماع، لكن السماع فيه لم يثبت فكان الأخذ به ضعيفا " .[2]

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٤١٨، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢١٨ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٤١٨ .

المسألة التاسعة: في علة المنع من الصرف في العدد المعدول

قال الأشموني : " أما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف : فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها، أما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات ... ولا تدخلها أل.

قال في الارتشاف : وإضافتها قليلة، وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى : أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف" . (١)

ولتوضيح ذلك نقول : العدل في العدد هو ما جاء على وزن فعال ومفعل من ألفاظ العدد من واحد إلى عشرة للدلالة على تكرير ذلك العدد، فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين، وكذلك ثلاث ومثلث معدولان عن ثلاثة ثلاثة، وهكذا عشار ومعشر.

وذهب سيبويه والجمهور إلى أن هذه الألفاظ المعدولة ممنوعة من الصرف لاجتماع علتين فرعيتين فيها:

إحداهما : ترجع إلى اللفظ، وهي العدل عن الألفاظ المكررة كما أشرت إليها آنفاً.

والثانية : إلى المعنى : وهي كونها صفة؛ لأن هذه الألفاظ ترجع المعدولة لا تستعمل إلا نكرات، فتكون نعتاً كقوله تعالى : ﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ (٢) أو حالاً كقوله تعالى : ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ (٣) أو خبراً كما في الحديث : (صلاة الليل

---

(١) شرح الأشموني ٣/٢٣٨.

(٢) من الاية ١ من سورة فاطر.

(٣) من الآية ٣ من سورة النساء.

مثنى مثنى) [1] فـ(مثنى) الأولى خبر المبتدأ، والثانية توكيد لفظي للأولى. [2]

قال سيبويه : " وسألته عن أحاد (وثناء) ومثنى وثلاث ورباع، فقال : هو بمنزلة أخر، إنما حده واحدا واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه.

قلت : أفتصرفه في النكرة؟ قال : لا، لأنه نكرة يوصف بها نكرة، و[قال لي] : قال أبو عمرو : ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[3] صفة، كأنك قلت: أولى أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وتصديق قول أبي عمرو وقول ساعدة بن جؤية :

وعاودني ديني فبت كأنما ∴ خلال ضلوع الصدر شرع ممدد

ثم قال :

ولكنما أهلي بواد أنيسه ∴ ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد[4]

فإذا حقرت ثناء وأحاد صرفته، كما صرفت أخيراً وعميراً، تصغير عمر وأخر إذا كان اسم رجل، لأن هذا ليس هنا من البناء الذي يخالف به الأصل " . [5]

وفسر ابن السراج العدل في اللفظ والمعنى بقوله : " وإنما لم ينصرف لكون مثنى ـ مثلا ـ معدولا عن لفظ اثنين، وعن معناه ـ أيضاً ـ لأنه عدل عن معناه مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين،

---

(١) في المسند ٢١١/١، وسنن ابن ماجة ٣٧١/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ـ القسم الأول ١١٥/١، والمرشد في الدراسات النحوية ٧١/٤ وما بعدها .

(٣) من الآية ١ من سورة فاطر.

(٤) البيتان من الطويل وهما موجودان في ديوان الهذليين ٢٣٦/١، والمقتضب ٣٨١/٣، وابن يعيش ٨٢/١، ٥٧/٨، وشرح شواهد المغني ٣٨١/١، والمقاصد النحوية ٣٥٠/٤.

(٥) الكتاب ٢٢٥/٣ وما بعدها .

ففيه عدل لفظي وعدل معنوي " . (١)

وذهب الفراء وثعلب وغيرهما من الكوفيين إلى أن (ثلاث ورباع) وأخواتهما ممنوعة من الصرف للعدل والتعريف مثل (عمر) إذ لا تدخله الألف واللام، وإذا جرى على النكرة فمحمول على البدل. (٢)

قال ابن يعيش : " وحكى ابن كيسان قال : قال أهل الكوفة: مثنى وموحد بمنزلة عمر، وأن هذا الاسم معرفة فإذا سميت به لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل " . (٣)

وفند الرضي حجة الكوفيين فقال:

" ولا دليل على ما قالوا، ولو كان معرفة ــ ولا شك أن فيه معنى الوصف ــ لجرى على المعارف، وكيف يكون معرفة وهو يقع حالاً، نحو : جاءني القوم مثنى ؟! " (٤)

وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى، أما في اللفظ؛ فلأن اللفظ الواحد معدول عن الألفاظ المكررة، وأما في المعنى فلأنه لما وجد (ثلاث ورباع) غير مكرر لفظاً حكم بان أصله لفظ مكرر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى (ثلاث ورباع) إلا ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. (٥)

وذهب الزمخشري إلى أن المانع لها العدل : عدلها عن صيغتها، وعدلها عن تكرارها، وهي نكرات يعرفن بلام التعريف، ورده أبو حيان. (٦)

---

(١) الأصول ٨٨/٢، وينظر الموجز ٧١/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٢٥٤/١، والمساعد ٧/٣ .

(٣) ابن يعيش ٦٣/١.

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية القسم الأول ١١٧/١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن المنسوب للزجاج ٥/٢ .

(٦) ينظر: الكشاف ٤٩٦/١، والبحر المحيط ١٥١/٣.

ولخص أبو سعيد السيرافي المذاهب في العدد المعدول فقال: "إذا قلت : جاءني قوم أحاد أو ثناء أو ثلاث، أو رباع، فإنما تريد أنهم جاءوني واحدا واحداً، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة، وإن كانوا ألوفا، والمانع من الصرف فيه أربعة أقاويل:

منهم من قال : إنه صفة ومعدول، فاجتمعت علتان منعتاه الصرف.

ومنهم من قال: إنه عدل في اللفظ والمعنى . فصار كأن فيه عدلين، وهما علتان . فأما عدل اللفظ فمن (واحد) إلى (آحاد)، ومن (اثنين) إلى (ثناء)، وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ الاثنين والثلاثة إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى.

وقول ثالث : إنه عدل، وأن عدله وقع من غير جهة العدل؛ لأن باب العدل أن يكون للمعارف، وهذا للنكرات.

وقول رابع : إنه معدول، وإنه جمع، لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى وفي ذلك كله لغتان : (فعال) و(مفعل) كقولك : (أحاد) و(موحد) و(ثناء) و(مثنى) ... " [1]

والخلاصة :

أن النحويين اختلفوا في سبب منع الصرف في (آحاد وثلاث ورباع) على أربعة مذاهب :

أحدها : مذهب سيبويه والجمهور أنها منعت الصرف للعدل والوصف، أما الوصف فظاهر، وأما العدل فلكونها معدولة من صيغة إلى صيغة. [2]

الثاني: مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين، وهو العدل والتعريف بنية الألف واللام، ولذلك يمتنع إضافتها عندهم لتقدير الألف واللام، وامتنع ظهور الألف واللام عندهم؛ لأنها في نية الإضافة. [3]

---

(١) شرح السيرافي للكتاب جـ ٤ ق ٩٦.

(٢) ينظر : الكتاب ٣/٢٢٥، والبحر المحيط ٣/١٥٠ وما بعدها .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١/٢٥٤، والبحر المحيط ٣/١٥٠ وما بعدها .

الثالث: مذهب أبي إسحاق الزجاج وهو عدلها عن عدد مكرر، وعدلها عن التأنيث [1] ونقل عن البصريين منعها من الصرف للعدل والتنكير، فقال : " قال أصحابنا : إنه اجتمع فيه علتان : إنه عدل عن تأنيث وأنه نكرة " . [2]

الرابع : مذهب الأخفش أنها منعت لعلة واحدة ونقل عن بعضهم أنه تكرار العدل، وذلك أنه عدل عن لفظ اثنين اثنين، وعن معناه؛ لأنه قد يستعمل في موضع تستعمل فيه الأعداد غير المعدولة: جاءني اثنان وثلاثة ولا تقول : جاءني مثنى وثلاث، حتى يتقدم قبله جمع؛ لأن هذا الباب جعل بياناً لترتيب الفعل، فإذا قلت: جاء القوم مثنى أفاد أن مجيئهم وقع من اثنين اثنين، بخلاف غير المعدولة؛ فإنها تفيد الإخبار عن مقدار المعدود دون غيره، وبذلك يتضح اختلافهما في المعنى، فلذلك جاز أن تقوم العلة مقام علتين لإيجابها حكمين مختلفين. [3]

ومذهب سيبويه والجمهور هو المشهور المعتمد [4] لموافقة الخليل وأبي عمرو لهما[5]، قال أبو حيان : " والمشهور أنها منعت من الصرف للصفة والعدل " . [6]

---

(١) معاني القرآن المنسوب للزجاج ٥/٢ ــ ٦ ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثالث ١٧٩/٤.

(٢) ينظر : معاني القرآن المنسوب للزجاج ٥/٢ ــ ٦، ومعاني القرآن وإعرابه له ٢٦١/٤.

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢٢٥/١، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثالث ١٧٩/٤ .

(٤) ينظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٠ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ١٥٠/٣ وما بعدها .

(٦) البحر المحيط ٢٩٨/٧.

المسألة العاشرة : العلم الثلاثي المنقول من مذكر إلى مؤنث بين الصرف أو المنع

يمنع الاسم من الصرف إذا نقل من مذكر إلى مؤنث، كأن نسمي امرأة بـ(زيد) و(عمرو) و(عدل) و(قفل) وما أشبه ذلك فإنه يمنع من الصرف وجوباً عند سيبويه والجمهور وجوازاً عند غيرهم. (١)

قال الأشموني: " أو منقولاً من مذكر إذا سمي به امرأة؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ، هذا مذهب سيبويه والجمهور ... وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين، واختلف النقل عن يونس " . (٢)

ولتوضيح ذلك نقول :

ذهب سيبويه والجمهور، كأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأخفش(٣) والفراء (٤) والمازني(٥) إلى منع (زيد) من الصرف إذا سميت به (امرأة) ؛ لأنه حصل بنقله من التذكير إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ، قال سيبويه :

" فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف. هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر.

وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنه على أخف الأبنية " . (٦)

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٦٢٥/٢، وأوضح المسالك ١٢٥/٤.

(٢) شرح الأشموني ٢٥٣/٣، وينظر التصريح ٢١٨/٢.

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢٠/١ .

(٤) ينظر : المساعد ٢٤/٣.

(٥) ينظر : المقتضب ٣٥١/٣.

(٦) الكتاب ٢٤٢/٣.

وذهب عيسى بن عمر ،والجرمي، والمبرد، إلى ترك صرفه على الأصل الأول، وهو فاسد لنقله من الأخف إلى الأثقل، وأنه مذكر كسائر المذكرات. (١)

وحكى الأشموني عنهم جواز الوجهين الصرف وتركه، ورجح الصبان رأي عيسى ومن معه، فعلق بعد أن نقل مذهب سيبويه والجمهور بقوله كيف يتحتم منع نحو (زيد) إذا سمي به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تأنيث الأول، وأصالة تأنيث الثاني، ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة، وهلا جاز الوجهان في الأول، كالثاني او تحتم منع الثاني كالأول، ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد فتأمل. ويرجح مذهبهم ما ورد في القراءات القرآنية في قوله تعالى : ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ (٢) (٣) وقوله تعالى : ﴿وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ﴾ (٤) فإن مصر في الأصل : اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علماً لمؤنث وهو البلدة، فصار كزيد المذكور، فكان حقه جواز الوجهين. (٥)

ومما يعضد كلام الصبان ويرجح مذهب عيسى ومن معه ما ذهب إليه أبو حيان في الارتشاف حيث قال : " وعيسى بن عمر، وأبو زيد والجرمي والمبرد ويونس في نقل خطاب عنه يصرفونه، ودعوى أنه ممنوع من الصرف بلا خلاف لا تصح " . (٦)

والحق أن هناك فرقاً بين النوعين :

فنحو (زيد) اسم امرأة فيه جهتان موجبتان للمنع من الصرف.

---

(١) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٦٢٥/٢.

(٢) من الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٣) بغير تنوين في قراءة طلحة والأعمش وأبان في البحر المحيط ٢٣٤/١، والدر المصون ٣٩٥/١.

(٤) من الآية ٢١ من سورة يوسف.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٢٥٣/٣ وما بعدها .

(٦) ارتشاف الضرب ٨٨١/٢ وما بعدها .

الأولى : النقل أو العدل من المذكر إلى المؤنث وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله : "لأن الأصل أن يسمى المؤنث بالمؤنث"[1] والنقل فيه نوع من الثقل.

الثانية : التأنيث فتحتم منعه من الصرف أما (هند ورعد) فتأنيثه ثابت ولا نقل فيه، فخف لفظه بذلك فاحتمل الصرف وعدمه.

ولذلك نص ابن خروف على فساد مذهب عيسى بن عمر ومن معه بقوله : " وهو فاسد لنقله من الأخف إلى الأثقل " . [2]

يقصد بالأخف التذكير، وبالأثقل التأنيث. [3]

والخلاصة :

أن مذهب سيبويه والجمهور أرجح كما ذهب إليه ابن خروف، ولا عبرة بكلام أبي حيان والأشموني والصبان؛ لأن تنظيرهم (زيد) بـ(هند) في غير موضعه، فالفرق واضح بين كما أشرت إليه آنفاً والله المستعان.

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/٢٤٢.

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٩٢٥.

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٢٥.

المسألة الحادية عشرة : في آخر الاسم المنقوص الممنوع من الصرف

ما كان منقوصاً من الممنوع من الصرف في غير التعريف، فإنه تحذف ياؤه ويعوض عنها التنوين، في الرفع والجر، وتبقى ياؤه مفتوحة في النصب، كما يقال في امرأة اسمها (عوال) أو اسمها (قاض)، هذه عوال وقاض، وهذا كتاب عوال وقاض، وشاهدت عوالي وقاضي.

وكذلك في (أعيم) تصغير (أعمي) يقال : هذا أعيم، ونظرت إلى أعيم، ورأيت أعيمي، وهذا الحكم متفق عليه عند النحويين في غير الأعلام . (١)

قال الأشموني : " ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية و(يعيل) تصغير (يعلى) و(يرم) مسمى به، فإنه غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة، وذهب يونس، وعيسى بن عمر، والكسائي إلى نحو قاض اسم امرأة، ويعيل ويرم يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة، فيقولون هذا يعيلي ويرمي وقاضي، ورأيت يعيلي ويرمى وقاضي، ومررت بيعيلي ويرمي وقاضي، واحتجوا بقوله :

قد عجبت من ومن يعيليا ∴ لما رأتني خلقا مقلوليا (٢)

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله :

ولكن عبد الله مولى مواليا (٣) (٤)

---

(١) ينظر : شرح السيرافي للكتاب جـ ٤ ق ١٢٩ وما بعدها وشرح الرضي على الكافية القسم الأول ١٦٢/١ وما بعدها، والتصريح ٢٢٨/٢ .

(٢) البيتان من الرجز للفرزدق وهما ليس في ديوانه وهما في الكتاب ٣١٥/٣ والمقتضب ١٤٢/١، والخصائص ٥٤/٣، والتصريح ٢٢٨/٢ .

(٣) البيت من الطويل منسوب للفرزدق في الكتاب ٣١٥/٣، والمقتضب ٢٨١/١، وابن يعيش ٦٤/١.

(٤) شرح الأشموني ٢٧٣/٣، وينظر ارتشاف الضرب ٨٨٩/٢ وما بعدها .

ولتوضيح ذلك نقول:

ذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أن العلم حكمه حكم غيره من المنقوص نحو (جوار) و(عوال) فتحذف الياء في حالتي الرفع والجر، فيقال: هذه عوال وقاض، اسم امرأة، ومررت بعوال وقاض، وشاهدت عوالي وقاضي، ويمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، وتنوينه عوض من الياء المحذوفة.

قال سيبويه : " وسألته عن قاض اسم امرأة، فقال: مصروفة في حال الرفع والجر، تصير ههنا بمنزلتها إذا كانت في مفاعل وفواعل، وكذلك أدل اسم رجل عنده؛ لأن العرب اختارت في هذا حذف الياء إذا كانت في موضع غير تنوين في الجر والرفع، وكانت فيما لا ينصرف، وأن يجعلوا التنوين عوضاً من الياء ويحذفوها.

وسألته عن رجل يسمى أعمى فقلت : كيف تصنع به إذا حقرته؟ فقال : أقول أعيم، أصنع به ما صنعت به قبل ان يكون اسما لرجل؛ لأنه لو كان يمتنع من التنوين ههنا لامتنع منه في ذلك الموضع قبل أن يكون اسماً لرجل، كما أن أحيمر وهو اسم لرجل وغير اسم سواء، ومن أبى هذا فخذه بقاض اسم امرأة، فإن لم يصرفه فخذه بجوار فجوار فواعل، وفواعل أبعد من الصرف من فاعل معرفة وهو اسم امرأة، لأن ذا قد ينصرف في المذكر، وفواعل لا يتغير على حال، وفاعل بناء يتصرف في الكلام معرفة ونكرة وفواعل بناء لا ينصرف، فأشد أحوال قاض اسم امرأة أن يكون بمنزلة هذا المثال الذي لا ينصرف البتة في النكرة، فإن كانت هذه، يعني قاض، لا تنصرف ههنا لم تنصرف إذا كانت في فواعل، فإن صرف فجوارٍ قبل أن يكون اسماً بمنزلة قاض اسم امرأة.

وسألته عن رجل يسمى يرمى أو أرمي؟ فقال: أنونه؛ لأنه إذا صار اسماً فهو بمنزلة قاض إذا كان اسم امرأة " . (١)

وعلق السيرافي على نص سيبويه السابق بقوله :

---

(١) الكتاب ٣/٣١١ وما بعدها .

" فإن قال قائل: وكيف تجعل التنوين عوضاً من الياء، ولا طريق إلى حذف اليـاء قبـل دخول التنوين؛ لأن سقوط الياء لاجتماع الساكنين ـــ هي والتنوين ـــ ؟

قيل له : تقدير هذا أن أصل (غواش : غواشي) وكذلك (جواري) ويكون التنـوين لمـا يستحقه الاسم من الصرف في الأصل، ثم استثقلوا الضمة على الياء في الرفع والكسرة عليهـا في الجر فأسكنوها، فاجتمع ساكنان: الياء والتنوين، فحذفوا الياء لاجتمـاع الـساكنين، ثم حـذفوا التنوين لمنع هذا البناء للصرف، لأن الياء منونة وإن كانت محذوفة، ثم عوضوا من الياء المحذوفـة تنويناً غير تنوين الصرف، فهذا الذي يتوجه من لفظ سيبويه " . (١)

وذهب يونس، وأبو زيد، وعيسى بن عمر، والكسائي، والبغداديون إلى أنه يجري مجـرى الصحيح في إثبات يائه وتقدير الضمة عليها حالة الرفع، وظهور الفتحة حالتي النـصب والجـر، فيقولون هذا قاضي ويعيلي ويرمي، ورأيت قاضي ويعيلي ويرمي، ومررت بقاضي ويعيلي ويرمي، فيمتنع التنوين مطلقاً، لكنه يخالفهم في المعارف، فهو يرى أنه لو سمى رجل (جواري) لقيل: (هـذا جواري) بسكون الياء. ومررت بجواري، ورأيت جواري، والأصل عنده في المرفوع (جواري) بضم الياء، لكنهم استثقلوا الضمة على الياء، فهو ممنوع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، ولو سميـت به امرأة، امتنع للعلمية والتأنيث. (٢)

وبعض العرب يعرب غواش وجوار بالحركات الظاهرة على الحرف الـذي قبـل اليـاء المحذوفة فيقولون هؤلاء جوار، وهي كقراءة عبد الله بن مسعود : ﴿ وَلَهُ الجَوَارُ﴾ برفع الراء. (٣)

وما ذكره الفارسي : من أن يونس ومن معه : ذهبوا إلى أنه لا تحـذف اليـاء إذا كـان جواري نكرة ولم يسم به، فتقول : هن جواري، ومررت بجواري فلا ينون وهم ومخالفة للغة العرب والقرآن. (٤)

---

(١) شرح السيرافي للكتاب جـ ٤ ق ١٣٠ .

(٢) ينظر : المرجع السابق جـ ٤ ق ١٢٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٩٨/٤، والدر المصون ٣٢٢/٥، والإتحاف ٤٠٦/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ٣٠٣، والمسائل المنثورة ٢٢٩، وارتشاف الضرب ٨٩٠/٢.

والخلاصة :

أن قول سيبويه والجمهور أقرب إلى العقل، وأحرى بالقبول، وهو ما رجحه السيرافي وأبو حيان واختاره ابن هشام، قال السيرافي:

وقول الخليل هو الجيد، فإذا دخل التنوين على غواش، وجوار، وهما ممـــا لا ينـــصرف في معرفة ولا نكرة، فدخوله على قاض اسم امرأة أولى، لأنها تنصرف في النكرة وهو الذي احتج بـــه الخليل وسيبويه والجمهور. (١)

(١) ينظر : شرح السيرافي للكتاب جـــ ٤ ق ١٢٩، وشرح الرماني للكتاب جـــ ٣ ق ٣٠٩ .

المسألة الثانية عشرة : في تقديم معمول معمول (لن) عليها

اختلف في جواز تقديم معمول معمول (لن) عليها، قال الأشموني : " الجمهور على جواز تقدم معمول معمولها عليها نحو : زيداً لن أضرب، وبه استدل سيبويه على بساطتها، ومنع ذلك الأخفش الصغير " . (١)

ولتوضيح ذلك نقول :

ذهب سيبويه والجمهور إلى جواز تقدم معمول المضارع المنصوب بـ(لن) عليها، نحو قولنا : (المنكر لن أفعل) و(المعروف لن أترك) وهذا يبطل القول بتركيبها من (لا) النافية و(أن) المصدرية؛ لأن معمول المضارع المنصوب بـ(أن) لا يتقدم عليها، حتى لا يلزم تقديم ما في حيز الصلة على المعمول. (٢)

قال سيبويه : " فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ... وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة، وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين، ليست فيه زيادة. وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب؛ لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له " . (٣)

---

(١) شرح الأشموني ٢٧٨/٣، وينظر : ارتشاف الضرب ١٦٤٥/٤.

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٥/٤، والتصريح ٢٣٠/٢، والمرشد في الدراسات النحوية ١٠١/٤.

(٣) الكتاب ٥/٣ .

وذهب الخليل [1] والكسائي [2] إلى أنها مركبة من (لا) النافية و(أن) المصدرية، وحدث بعد التركيب معنى لم يكن قبل التركيب، واستقلت بما بعدها كلاماً، وذهب الفراء [3] إلى أن أصلها (لا) النافية أبدلت ألفها نوناً.

ورد النحاة قول الخليل والكسائي بأن (لن) مركبة، ووصفه بعضهم بأنه غير مستقيم. [4]

قال الفارسي:

" لو كان (لن) على ما يقول الخليل إنما هو (لا أن) لما جاز أن تقول : (زيداً لن أضرب) فتنصب (زيداً) بأضرب؛ لأنه في صلة (أن) وما يعمل فيه الصلة لا يجوز أن يتقدم عليها، كما أن نفس الصلة لا يجوز أن تتقدم على الموصول، وإذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول والعامل نفس الصلة، والمعمول زيد" . [5]

وردوا قول الفراء لمخالفته القياس، فقال ابن يعيش: "ولا أدري كيف اطلع على ذلك إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع"[6].

وقال المرادي : " وهو ضعيف؛ لأنه دعوى لا دليل عليها، ولأن (لا) لم توجد ناصبة في موضع" . [7]

ومنع الأخفش تقديم معمول المعمول مطلقاً، وخصه بعضهم فيما كان (لن) نفياً لموجبه،

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٥، والمقتضب ٢/٨ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٦١، وشرح التسهيل ٤/١٥ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية القسم الثاني ٢/٨٤٠، ورصف المباني ٢٨٥، وارتشاف الضرب ٤/١٦٤٣.

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٦١، والصفوة الصفية الجزء الأول ١/٢١٠.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ٢/١٢٧، وينظر : حاشية الصبان على الأشموني ٣/١٨٢.

(٦) ابن يعيش ٨/١١٢.

(٧) الجنى الداني ٢٧٢.

نحو : سأضرب خالداً، فمنع خالداً سأضرب، ولما كانت لن أضرب، محمولة على سأضرب لم يجز خالداً لن يفعل، ولا يضرب ينصب يضرب، لأن الواو كالعامل وفصلت بينهما وبين المعمول بـ(لا) وأنت لا تقول : لن لا أضرب، وكذلك هذا. (١)

والخلاصة :

أن رأي سيبويه والجمهور أرجح وأقيس، وهو ما اختاره أبو سعيد السيرافي حيث قال : " والمختار أنها غير مركبة؛ لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا تقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل؛ ولأن (لن) مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها (لا أن) لكان الكلام تاماً بالمفرد، وهو محال" (٢)

ورجح أن المختار غير قول الخليل معللاً ذلك بما سبق نقله مفصلاً. (٣)

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/١٦٤٥.

(٢) شرح التسهيل ٤/١٥.

(٣) شرح السيرافي للكتاب جـ ٢ ق ٢٣٩ .

المسألة الثالثة عشرة : في إعراب المصدر المؤول بعد " لو "

تختص " لو " بالدخول على " أن " كما جاء في التنزيل قوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴾[2] وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ ﴾[3]، وقوله ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾[4] واختلف النحاة في إعراب المصدر المؤول، فقال الأشموني :

" وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه . وقيل الخبر محذوف وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل ثبت مقدرًا ... ومن ثم قال الزمخشري : يجب أن يكون خبر " أن " فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف "[5]

ولتوضيح ذلك نقول :

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن المصدر المؤول من أن ومعمولها في محل رفع مبتدأ لا خبر له، لاشتمال " أن " على المسند والمسند إليه، وجوزوا أيضا أن يكون مبتدأ خبره محذوف، تقديره حاصل أو ثابت أو موجود .[6]

قال سيبويه : " وتقول : لو أنه ذاهب لكان خيرا له، فأن مبنية على لو كما كانت مبنية على لولا، كأنك قلت : لو ذاك، ثم جعلت أن وما بعدها في موضعه، فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على لو غير " أن " كما كان " تسلم " في قولك بذى تسلم في موضع اسم، ولكنهم لا

---

(١) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٥ من سورة الحجرات .

(٥) شرح الأشموني ٤ / ٤٠ .

(٦) ينظر الدر المصون ٢ / ٤٨، ٩ / ٦٨، والتصريح ٢ / ٢٥٩، والمرشد في الدراسات النحوية ٤ / ٢٩٦ .

يستعملون الاسم لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطا " . [1]

وقال الفارسي : " سألته [2] عن وقوع " أن " بعد " لو " فقلت : كيف جاز وقوعها بعدها وهي في تأويل اسم و" لو " إنما تليها الأفعال ؟

قال : ذا على قولنا لا دخل عليه، لأني أقول : إن الموضع الذي تقع فيه "إن " المكسورة، هو الموضع الذي يجوز أن تبتدأ فيه بالمبتدأ والفعل، ويتعاقبان عليه، وإن الموضع الذي تقع فيه أن المفتوحة هو الموضع الذي يقع فيه أحدهما دون الآخر، فإذا كان الموضع يقع فيه الاسم وقعت المفتوحة، (فلو) إنما يقع بعدها الفعل دون الاسم، فكذلك وقعت بعدها المفتوحة .

فإن قيل : قد وقع الاسم بعدها في قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [3] وفي المثل : (لو ذات سوار لطمتني) [4] فإن ذات مرتفع بالفعل لا بالابتداء، كما أن الاسم الذي يقع بعد " إذ " التي هي ظرف من الزمان مرتفع بالفعل " . [5]

وذهب الكوفيون، والمبرد، والزجاج، والزمخشري إلى أن المصدر المؤول في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره : " لو ثبت أنهم " ؛ لأن " لو " باقية على اختصاصها بالجملة الفعلية، وهو الأقيس والأفصح إبقاء لاختصاصها بالأفعال [6] قال ابن الناظم : " وهو أقرب في القياس مما ذهب إليه سيبويه " . [7]

---

(١) الكتاب ٣ / ١٢١ .

(٢) يقصد أستاذه ابن السراج .

(٣) من الاية ١٠٠ من سورة الإسراء .

(٤) أي لو لطمتني ذات سوار، لأن " لو " طالبة للفعل ينظر مجمع الأمثال ٣ / ٨١، والمستقى ٢/٢٩٧، وجهرة الأمثال ٢ / ١٩٣ .

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ٢ / ٢٣٢ .

(٦) ينظر المقتضب ٣ / ٧٧، والكشاف ٤ / ٣٥٩، والمرشد ٤ / ٢٩٦ .

(٧) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٧١١ .

وزعم السيرافي والزمخشري أن خبر " أن " الواقعة بعد " لو " لا يكون اسما البتة لا جامداً ولا مشتقاً، بل يتعين أن يكون فعلا، كالآيات السابقة في التمهيد للمسألة، وكما في قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [1] وذلك لأن الخبر مناط الفائدة، وأنّ أفادت التوكيد، ومعتمد الامتناع إنما هو خبر " أن " فلذلك وجب أن يكون فعلا محضا، وفاء لحق " لو " في طلبها الفعل، ولذلك لو قلت لو أن زيداً حاضر، أو نحو ذلك من الأسماء لم يجز . [2]

قال السيرافي : " شبه سيبويه " أن " بعد " لو " وهي في تقدير اسم ولا يستعملون الاسم بعدها، بوقوع (تسلم) بعد (ذى تسلم) في موضع اسم، ولا يستعملون الاسم بعد (ذى) في هذا الموضع، وهذا عنده بمنزلة ما لا يقاس عليه " [3] .

ورد ابن الناظم وأبو حيان زعمهما بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾[4] وبقول الشاعر :

ولو أنها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وأزنما[5]

فخبر " أن " في الآية والبيت اسمان جامدان، ووصف أبو حيان كلام الزمخشري بقوله : " وهو باطل " [6]

---

(١) من الآية ١٦ من سورة البقرة .

(٢) ينظر المفصل ٣٢٣، والكشاف ٣ / ٢٣٦، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٠ وما بعدها .

(٣) شرح السيرافي للكتاب جـ٤ ق٣٠ .

(٤) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٥) البيت من الطويل لجرير بن عطية الخطفي وهو في ديوانه ٥٦٦، وشرح التسهيل ٤ / ١٠٠ والبحر المحيط ٧ / ١٩١، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠١، والدر المصون ٩ / ٦٩ .

(٦) البحر المحيط ٧ / ١٩٠ .

وقال في موضع آخر : " وزعم السيرافي والزمخشري أن خبر " أن " هذه لا يكون إلا فعلا وهم " وخطأ فاحش " [1] حيث وقع خبر " أن " اسمين جامدين في الآية وبيت جرير .

الخلاصة :

أن مذهب سيبويه والجمهور هو الصواب، لورود ذلك في التنزيل والشعر العربي، ومن حفظ حجة على من لا يحفظ، وكلام السيرافي والزمخشري تطرق إليه الاحتمال فسقط به الاستدلال، ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل . [2]

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠٠ .

(٢) ينظر البحر المحيط ١ / ٣٣٥ .

المسألة الرابعة عشرة: في إعراب الفاصل بين أما والفاء التي بعدها

(أما) حرف بسيط مؤول من حيث التقدير باسم شرط قدرها الجمهور بـ(مهما) يكن من شيء، فهي حرف يفيد معنى الشرط ـ أي تعليق شيء على شيء آخر وجوداً وعدماً، وتفيد التوكيد ـ أي تحقق الجواب والقطع بأنه حاصل وواقع لا محالة، والدليل على كونها شرطية لزوم الفاء بعدها، نحو قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ﴾ [1] وهذه الفاء تربط جواب (أما) بها، ولأنها الدليل على شرطية (أما)، والأصل في الفاء الرابطة أن تكون في صدر الجواب كما هو الحال مع أدوات الشرط، ولكنها أخرت عن صدر جواب (أما) لأن جملة جواب الشرط محذوفة وجوباً، فلو تقدمت الفاء لوليت (أما) مباشرة، وذلك قبيح في اللفظ. [2]

قال الأشموني : " يفصل بين (أما) وبين الفاء بواحد من أمور ستة ... سادسها : ظرف معمول لـ(أما) لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف، نحو أما اليوم فإني ذاهب، وأما في الدار فإن زيداً جالس، ولا يكون العامل ما بعد (إن) ؛ لأن خبر (إن) لا يتقدم عليها فكذلك معموله، هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف " . [3]

ولتوضيح ذلك نقول :

ذهب سيبويه والمازني والجمهور إلى أن العامل في الظرف الفاصل بين (أما) وبين الفاء التي بعدها في قولك : أما اليوم فإني ذاهب، وأما في الدار فإن زيداً جالس، هو (أما) نفسها وذلك لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، وهذه الفاء لازمة؛ لأنها تربط جواب (أما) بها؛ ولأنها الدليل على شرطية (أما) والأصل في الفاء الرابطة أن تكون في صدر الجواب ـ كما هو الحال مع أدوات

---

(١) الآية ٩ من سورة الضحى.

(٢) ينظر الكتاب ٤/٢٣٥، والمقتضب ٣/٢٧، والتصريح ٢/٢٦٠ وما بعدها.

(٣) شرح الأشموني ٤/٤٨ وما بعدها، وينظر : ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٦.

الشرط ـــ ولكنها أخرت عن صدر جواب (أما) لأن جملة جواب الشرط محذوفة وجوباً، فلو تقدمت الفاء لوليت (أما) مباشرة، وذلك قبيح في اللفظ. (١)

قال سيبويه : " وإذا قلت أما الضرب فضارب فهذا ينتصب على وجهين : على أن يكون الضرب مفعولاً كقولك : أما عبد الله فأنا ضارب، ويكون نصباً على قولك : أما علما فعالم، كأنك قلت: أما ضرباً فضارب، فيصير كقولك : أما ضربا فذو ضرب " . (٢)

وفسر السيرافي كلام سيبويه بقوله : معنى (ما قبله) : ما تتضمنه الجملة التي تدل عليها (أما) كأنه قال مهما يذكر زيد سمناً فهو سمن؛ لأن هذا الكلام إنما جرى على لسان مذكور. وحذف ذكره استغناء، وأما (ما بعده) : فيعني به (سمن) أي أنه قد عمل في سمن ونصبه" . (٣)

وذهب المبرد وابن درستويه والفراء وابن مالك إلى أن العامل في الظرف والجار والمجرور هو ما بعد (إن) ؛ لأن ما بعد (إن) يعمل فيما قبلها مع (أما) خاصة نحو أما زيداً فإني ضارب. (٤)

ولا يلزم من تقديم المعمول تقديم العامل : ألا ترى أن (اليتيم) في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ﴾ (٥) منصوب بالفعل المجزوم (تقهر) وقد تقدم على الجازم ولو قدمت (تقهر) على (لا) لامتنع؛ لأن المجزوم لا يتقدم على جازمه، كالمجرور لا يتقدم على جاره. (٦)

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٨٧/١، والمقتضب ٢٧/٣ .

(٢) الكتاب ٣٨٥/١ .

(٣) شرح السيرافي للكتاب جـ ٢ ق ٣١.

(٤) ينظر : المقتضب ٢٧/٣، وشرح التسهيل ٣٥٤/١، والمساعد ٢٣٧/٣، والهمع ٦٨/٢.

(٥) الآية ٩ من سورة الضحى.

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣٥٤/١، والدر المصون ٤٠/١١ .

وخص الفراء إعمال ما بعد (أما) فيما قبلها إذا كان داخلاً بمعنى الاستئناف وفيه معنى الابتداء، أما غير ذلك فلا يجوز، فيجوز عنده : أما زيداً فإني ضارب، وكذلك في أخواتها، والرفع عنده في هذا كله الوجه والقياس . (١)

قال أبو حيان : " وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح ... وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه، وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه " . (٢)

والخلاصة :

أن مذهب سيبويه والجمهور القائل بأن العامل في الظرف هو (أما) لما فيها من معنى الفعل وهو الصحيح لسلامته من الاعتراض، ولرجوع المبرد عن رأيه إلى مذهب سيبويه كما نقل ذلك الثقاة من أهل العلم كالزجاج، وابن ولاد، وأبي حيان، والصبان. (٣)

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣/١٤، والمساعد ٣/٢٣٧ .

(٢) حاشية الصبان ٤/٤٩، وينظر ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٥ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٥، والجنى الداني ٥٢٦، وحاشية الصبان ٤/٤٩.

المسألة الخامسة عشرة : في الحكاية بـــ(من)

الحكاية : هي إيراد لفظ المتكلم على ما أورده في الكلام [1] وأنواعها ثلاثة:

أحدها : حكاية الجمل، وهي كثيرة في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [3] .

والثاني : حكاية المفرد في غير الاستفهام نحو قول بعضهم ليس بقرشياً، نفياً لمن قال : إن في الدار قرشياً، وحكاية المفرد في الاستفهام نحو قولك (أيا) سؤالاً لمن قال رأيت رجلاً.

والثالث: حكاية العلم نحو : من زيداً ؟ سؤالاً لمن قال: رأيت زيداً. [4]

قال الأشموني: " في الحكاية بـــ(من) لغتان : إحداهما ـــ وهي الفصحى ـــ أن يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفرعهما على ما تقدم ولم يذكر المصنف غيرها، والأخرى أن يحكى بها إعراب المسئول عنه فقط، فيقال لمن قال: قام رجل أو رجلان أو رجال، أو امـــرأة أو امرأتان أو نساء: منو، وفي النصب منا، وفي الجر مني. و(إن اتصل فلفظ من لا يختلف) فتقول من يا فتى في الأحوال كلها، هذا هو الصحيح .

وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلاً، فتقول: منو يا فتى، وتشير إلى الحركة في (منـــت) ولا تنون، وتكسر نون المثنى وتفتح نون الجمع، وتنون منات، ضما وكسراً، وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر :

أتوا ناري فقلت منون أنـــتم

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٦٨٠ .

(٢) من الآية ١٧٥ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة مريم.

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/٦٨٠، والتصريح ٢/٢٨١ وما بعدها .

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين. " .[1]

ولتوضيح ذلك نقول :

ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه إذا سئل عن مذكور في كلام سابق حكى في (من) لغتان :

إحداهما : أن يحكي بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، ولا يفعل ذلك كله إلا وقفاً، فتقول لمن قال: جاءني رجل : (منو)، ولمن قال: رأيت رجلاً (منا)، ولمن قال: مررت برجل : (مني)، وتقول في تثنية المذكر : (منان) رفعاً، و(منين) نصباً وجراً، وتسكين النون فيهما، فتقول : جاءني رجلان (منان) ولمن قال: رأيت رجلين (منين) ولمن قال : مررت برجلين: (منين) وتقول في المؤنثة (منه) رفعاً ونصباً وجراً، فإذا قيل مثلاً أتت بنت، تقول : (منه) رفعاً وكذا في الجر والنصب.

وتقول في تثنية المؤنث (منتان) رفعاً، و(منتين) جراً ونصباً، بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التثنية، وقد ورد قليلاً فتح النون التي قبل التاء، نحو : (منتان ومنتين) .

وتقول في جمع المؤنث : (منات) بالألف والتاء الزائدتين كهندات، فإذا قيل جاء نسوة، فقل: (منان) وكذلك تفعل في حالتي النصب والجر.

وتقول في جمع المذكر (منون) رفعاً و(منين) نصباً وجراً، بسكون النون فيهما، فإذا قيل : جاء قوم فقل : (منون) وإذا قيل: مررت بقوم، أو رأيت قوماً فقل (منين) بفتح النون.

والثانية : أن تلحق (من) واواً رفعاً، وألفا نصباً، وياء جراً، سواء أكان الاستثبات من مذكر، أم مؤنث مفرد، أم مثنى، أم جمع، فتقول لمن قال: قام رجل، أو امرأة، أو رجلان، أو امرأتان، أو رجال أو نسوة (منو) رفعاً و(منا) نصباً، و(مني) جراً هذا حكم (من) إذا حكى بها في الوقف.

---

(١) شرح الأشموني ٤/٩٠.

أما إذا وصلت (من) لم يحك فيها شيء من ذلك على الصحيح عند سيبويه والجمهور فتقول : لمن قال : قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء، (من يا فتى) في الأحوال كلها. (١)

قال سيبويه : هذا باب (من) إذا كنت مستفهما عن نكرة ـ : " اعلم أنك تثني (من) إذا قلت رأيت رجلين كما تثني أيا، وذلك قولك : رأيت رجلين، فتقول : منين [كما تقول أيين] وأتاني رجلان، فتقول : منان، و[أتاني رجال فتقول : منون] . وإذا قال رأيت رجالاً قلت : منين، كما تقول أتين. وإن قال رأيت امرأة قلت : منه؟ كما تقول أية . [فإن وصل قال من يا فتى، للواحد والاثنين والجميع] . وإن قال رأيت امرأتين قلت منتين كما قلت أيتين، ألا أن النون مجزومة . إلا أن الواحد يخالف أيا في موضع الجر والرفع، وذلك قولك : أتاني رجل، فتقول : منو، وتقول مررت برجل، فتقول مني . " (٢)

وأجاز يونس الحكاية بـ(من) في الوصل، وهو مذهب لبعض العرب، فتقول : منو يا هذا، ومنا يا هذا، ومني يا هذا، ولا ينون، وتقول في المؤنث في الرفع : منت يا فتى، وفي الجر والنصب منت يا فتى، يشير إلى الحركة ولا ينون، وفي التثنية: منان ومنتان يا فتى ؟ فيكسر النون، ومنتين ومنتين يا فتى، فيفتح النون، ومنات يا فتى، فتضم التاء في الرفع وتكسر التاء وتنون نصباً وجراً (٣) وعليه قول الشاعر :

أتوا ناري فقلت : منون أنتم ∴ فقالوا الجن، فقلت عمو ظلاما(٤)

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٥٨٢/٢، والتصريح ٢٨١/٢ وما بعدها .

(٢) الكتاب ٤٠٨/٢ وما بعدها .

(٣) ينظر : شفاء الغليل ٩٩/٣، والمساعد ٢٦٤/٣ .

(٤) البيت من الوافر لسمير الحارث، وهو موجود في نوادر أبي زيد ١٢٣، والكتاب ٤١١/٢، والخصائص ١٢٩/١، وابن يعيش ١٦/٤، وشرح الأشموني ٩٠/٤ .

حيث جمع (من) في الوصل فقال (منون أنتم) وإنما يجمع في الوقف فقط، وخرج سيبويه البيت على الشذوذ من ناحيتين :

إحداهما: إثبات العلامة وصلاً.

الثانية : تحريك النون. (١)

قال أبو الحسن الرماني : " هذا في الضرورة، ولو كان في الكلام لوجب (من أنتم) " . (٢)

قال سيبويه : " وأما يونس فإنه [كان] يقيس منه على أية، فيقول: منة ومنة ومنة، إذا قال يا فتى. وكذلك ينبغي له أن يقول إذا أثر أن لا يغيرها في الصلة، وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول الشاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعد ... وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : ضرب من منا ؟ وهذا بعيد لا تكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير ... وكان يونس إذا ذكرها يقول لا يقبل هذا كل أحد، فإنما يجوز منون يا فتى على ذا " . (٣)

ونقل أبو سعيد عن المبرد قوله : " وأما قولك منوا، ومنى، فإنما حركت معها النون لعلتين : إحداهما : قولك في النصب زمناً، لأن الألف لا يقع إلا بعد مفتوح، فلما حركت في النصب حركت في الرفع والخفض، فيكون المجرى واحداً. والعلة الأخرى : أن الياء والواو خفيتان، فإذا جعلت قبل كل واحدة منهما الحركة التي هي منها ظهرتا وتبينتا " ورد عليه السيرافي قوله هذا. (٤)

والخلاصة :

أن الحكاية بـ(من) تكون في الوقف بإلحاق الزوائد وتكون بحذفها، وأما في الوصل فالصحيح أن تجرد من الزوائد، وتكون بلفظ واحد، فتقول : (من يا فتى) في الأحوال كلها، إلا على لغة ضعيفة حكاها يونس عن بعض العرب ونقلها عنه سيبويه في الكتاب.

---

(١) ينظر : الكتاب ٤١١/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٦٩/٢، وشرح الأشموني ٩٠/٤ .

(٢) شرح الرماني للكتاب جـ ٣ ق ٨٤، وهامش التعليقة ١١٤/٢.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢ وما بعدها، وينظر التعليقة ١١٣/٢.

(٤) ينظر : شرح السيرافي للكتاب جـ ٢ ق ٢٣٢.

الفصل الثاني : المسائل الصرفية

المسألة الأولى : وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين

يؤكد الفعل المضارع، وفعل الأمر بنون مضعفة مفتوحة، تسمى نون التوكيد الثقيلة، وبنون ساكنة، تسمى نون التوكيد الخفيفة، تلحقان آخر الفعل المؤكد، والثقيلة أشد توكيداً من الخفيفة، وهما أصلان عند البصريين، وعند الكوفيين الثقيلة أصل للخفيفة، فهي مخففة منها .(١)

وللخفيفة أحكام تخصها تفترق بها عن الثقيلة، قال الأشموني : " (ولم تقع) أي النون (خفيفة بعد الألف) أي سواء كانت اسما، بأن كان الفعل مسندا إليها، أو حرفا بأن كان الفعل مسندا إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث، أو كانت التالية لنون جماعة النساء، وفاقا لسيبويه وجمهور البصريين سوى يونس وخلافا ليونس والكوفيين ؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده " .(٢)

ولتوضيح ذلك نقول : لا تقع النون الخفيفة بعد ألف الاثنين عند سيبويه وجمهور البصريين، لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين وهما ألف الاثنين ونون التوكيد الساكنة على غير حده، وهو أن يكون الساكنان في كلمة واحدة، وأولهما حرف لين، مدغما ثانيهما في مثله، كقوله تعالى : ﴿ ولا الضالين ﴾(٣) .

أما وقوع الثقيلة المكونة من نونين أولاهما ساكنة بعد الألف الساكنة، فوجهه الرضي بقوله : " النون المدغمة، وإن كانت ساكنة فهي كالمتحركة ؛ لأنه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة

---

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٥٠٩، والإنصاف ٢ / ٦٥٠ .

(٢) شرح الأشموني ٣ / ٢٢٤ .

(٣) من الآية ٧ من سورة الفاتحة .

واحدة، فهما كحرف واحد متحرك . [1]

أما من لم يشترط لالتقاء الساكنين على حده أن يكون في كلمة واحدة، فالتقاء الساكنين في نحو : اضربنان ـــ بنون التوكيد الثقيلة ـــ على حده إذ الأول حرف لين والثاني مدغم . [2]

قال سيبويه : " وقال الخليل : إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين في الوصل والوقف، ولا تحذف الألف، فيلتبس فعل الواحد والاثنين " . [3]

وكذلك لا يؤكد بالخفيفة الفعل المسند إلى نون النسوة ؛ لأن هذا الفعل إذا أكد بالنون وجب الفصل بين نون النسوة ونون التوكيد بألف، وتوكيده بالنون الخفيفة يؤدي إلى التقاء الساكنين، الألف الفاصلة ونون التوكيد الساكنة على غير حده، ولذا منع سيبويه وجمهور البصريين توكيده بهذه النون كالمسند إلى ألف الاثنين . [4]

ومثالها إذا وليها حرف ساكن فإنها تحذف للتخلص من التقاء الساكنين، نحو لا تسافر اليوم، والأصل لا تسافرن بنون التوكيد الخفيفة، وحذفت النون للساكن بعدها، وبقيت الفتحة دليلا عليها، ومنها قراءة الأعمش قوله تعالى : ﴿وَلاَ يَحْسَبَ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُونَ﴾ [5] بفتح الباء، والأصل (ولا يحسبن) بنون التوكيد الخفيفة، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلا عليها . [6]

قال أبو سعيد السيرافي : " لو أدخلنا النون الخفيفة على الاثنين، نقول : اضربان زيدا، ولا تضربان عمرا، فيجتمع حرفان ساكنان في وصل الكلام، الأول من حروف المد واللين، والثاني غير مدغم في مثله، ولم نر ساكنين اجتمعا في الوصل إلا على أن الأول منهما للمد واللين، والثاني مدغم

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية القسم الأول ٢ / ٩٤٧، وارتشاف الضرب ٦٦٤/٢.

(٢) ينظر حاشية الصبان ٣ / ٢٢٤ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٢٥ .

(٤) ينظر الكتاب ٥٢٦/٣ وما بعدها، والمقتضب ٤٢٣/٣، وارتشاف الضرب ٦٦٥/٢.

(٥) من الآية ٥٩ من سورة الأنفال .

(٦) في البحر المحيط ٤ / ٥١٠، والدر المصون ٥ / ٦٢٥ .

في مثله، كقولنا : ضالة، ودابة، وأصيم، فلم يجز إدخال النون الخفيفة، ولسنا بمضطرين إليها على صورة تخرج بها عن كلام العرب ... " .[1]

وقال أبو علي الفارسي : " لو حذفت الألف لالتقاء الساكنين من فعل الاثنين إذا لحقته النون الخفيفة، لالتبس في الوصل والوقف فعل الاثنين بفعل الواحد، ألا ترى أنك لو قلت : هل تضربا، أو اضربا عبدك أو هل تضربا، أو اضربا وأنت تأمر اثنين أو تستفهم اثنين التبس بالواحد".[2]

واختلف في هذه النون هل تبقى ساكنة أو تحرك بالكسر ؟ واختلف النقل عن يونس ومن وافقه ورد سيبويه مذهب يونس هذا بقوله :

" فهنا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها . لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم".[3]

وتستطيع أن ترجح قول يونس والكوفيين بالقراءة القرآنية التي وردت في قوله تعالى : ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾ [4] بتخفيف التاء، وسكون النون [5] ولا حجة لتخريجها إلا أن تكون نون التوكيد الخفيفة، فهي حجة ليونس والكوفيين .

كما قرئت الآية بتخفيف النون مكسورة (ولا تتبعان) وهي قراءة سبعية[6] ووجهت عدة توجيهات منها أن تكون هذه النون نون التوكيد الخفيفة، وكسرت كما تكسر الشديدة إذا وقعت بعد الألف .[7]

---

(١) شرح السيرافي للكتاب جـ٤ ق ٢٢٥ .

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٤ / ٣٠ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٢٧ .

(٤) من الآية ٨٩ من سورة يونس .

(٥) في المحرر الوجيز ٩ / ٨٦، والبحر المحيط ٥ / ١٨٧، ونسبها أبو بكر الأنباري إلى ابن عامر في الإنصاف ٢ / ٦٥١ .

(٦) في التبصرة في القراءات السبع ٥٣٦، والتيسير ٨٢٣ .

(٧) ينظر البحر المحيط ٥ / ١٨٧ وما بعدها، والدر المصون ٦ / ٢٦٢ .

والخلاصة :

أن سيبويه وجمهور البصريين والكسائي يمنعون وقوع النون الخفيفة بعد الألف، سواء أكانت الألف ألف تثنية، أو ألف فصل بين نون الإناث ونون التوكيد نحو هل تضربنان يا نسوة، وقد أجاز يونس والكوفيون ـ ما عدا الكسائي ـ وقوع الخفيفة بعد الألف، وعلى قولهما تتخرج القراءة، وعندي أن يونس والكوفيين على صواب ؛ لأن القراءة سنة متبعة، حتى وإن فقدت ركنا من أركانها الثلاثة . ومما يؤيدهم قوله تعالى : ﴿ الـر ﴾ [1] فإن فيه التقاء الساكنين في " لام " إذ الألف ساكنة وما بعدها ميم ساكنة وصلا [2] وقوله تعالى ﴿كـهيعص﴾[3] . فإن فيه التقاء الساكنين ثلاث مرات في " كاف " إذ الألف ساكنة وما بعدها فاء ساكنة، وفي " عين " إذ الياء ساكنة وما بعدها نون ساكنة وفي "صاد" إذ الألف ساكنة وما بعدها دال ساكنة، وقرئت الحروف كلها بالإظهار . [4]

---

(١) الآية ١ من سورة الحجر .

(٢) ينظر التصريح تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري ٤ / ١٩٦ .

(٣) الآية ١ من سورة مريم .

(٤) القراءة بالإظهار هي قراءة عاصم ينظر الموضح ٢ / ٨٠٨، والنشر ٢ / ٢٨٧ .

المسألة الثانية : في كسر ما بعد ألف الجمع المتناهي

ما كان من جموع التكسير لا نظير له في الآحاد العربية، بأن يكون أوله مفتوحاً وثالثه ألفا بعدها حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، فإن ما يلي الألف يكسر لفظا أو تقديراً، سواء أكان أوله ميماً نحو مساجد ومصابيح أم لم يكن نحو : دراهم ودنانير. (١)

قال الأشموني : " الأول : لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميماً نحو مساجد ومصابيح أو لم يكن نحو دراهم ودنانير. الثاني : اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور .. وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز في تكسير هبي أن هباي بالإدغام أي ممنوعاً من الصرف. قال : واصل الياء عندي السكون ولولا ذلك لأظهرتها " . (٢)

ولتوضيح ذلك نقول :

ذهب سيبويه والجمهور إلى كسر ما بعد ألف الجمع، لا فرق بين ما كان أوله ميماً نحو : مساجد ومصابيح أو لم يكن نحو دراهم ودنانير، فإن ما بعد الألف يكسر تحقيقاً نحو قواعد ومناكب أو تقديراً نحو دواب وهوام، إذ الأصل دوابب، وهوامم، ثم أدغم الحرفان المتجانسان، فسكن الأول منهما للإدغام، فهو مكسور تقديراً.

وما كان من الجمع بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف. (٣)

قال سيبويه ـــ في باب تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع الذي هو مثال مفاعل ومفاعيل ـــ : " فإذا جمعت فعل نحو رمى وهبي، قلت : هباي ورماي، لأنها بمنزلة غير المعتل نحو قعد وجبن. ولا تغير الألف في الجمع الذي يليها؛ لأن ما بعدها حرفا لازماً، ويجري الآخر على الأصل؛ لأن ما قبلها ساكن وليس بألف". (٤)

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ١٣٩/٤، والتصريح ٢١١/٢.

(٢) شرح الأشموني ٢٤٣/٣.

(٣) ينظر : التصريح ٢١١/٢، وشرح الأشموني ٢٤٣/٣.

(٤) الكتاب ٤١٥/٤.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن ما يلي الألف لا يشترط فيه الكسر، فأجاز في تكسير هبي ـــ الصبي الصغير ـــ هباي بالإدغام، فالياء الأولى عنده ساكنة، ولولا الإدغام لأظهرها. (١)

قال أبو سعيد السيرافي: " ألف الجمع الذي تقع ثالثة في ما كان واحده على أربعة أحرف حكمها في الأصل أن يكسر الحرف الذي بعدها متحركاً كان الحرف الذي بعدها في الواحد أو ساكناً فالمتحرك قولهم : درهم ودراهم، وزبرج وزبارج، وجلجل وجلاجل، والساكن نحو : سبطر وسباطر، وقمطر وقماطر، وإذا كان الساكن الذي في الواحد قد أدغم أيضاً في الجمع كقولك : (معد ومعاد، ومداق ومداق، فلما كان (هبي ورمى) قد جعلا في الواحد كجبن ومدق جعلا في الجمع كذلك ... " (٢)

والخلاصة :

أن مذهب سيبويه والجمهور كسر الحرف الذي بعد ألف الجمع تحقيقاً نحو مساجد ومناكب أو تقديراً نحو دواب، وهوام، فأصلها دوابب، وهوامم، فأدغم المتجانسان فسكن الأول منهما للإدغام فهو مكسور تقديراً.

ومذهب الزجاج عدم اشتراط الكسر نحو هباي بالإدغام في جمع هبي، وهو ممنوع من الصرف، والياء الأولى ساكنة، من أجل الإدغام.

---

(١) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٨، ولسان العرب (هـ ي ا) ٦/٤٦١٠، والهمع ١/٢٥.

(٢) شرح السيرافي للكتاب جـ ١ ق ٧٤.

المسألة الثالثة : فيما جاء خارجاً عن القياس في التكسير

جمع التكسير هو : ما دل على جماعة، وكان له مفرد من لفظه، تغير بناؤه في الجمع لفظاً أو تقديراً، نحو (أساور) في قوله تعالى : ﴿وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ﴾ (١) فهي جمع أسورة، قال تعالى : ﴿فَلَوْلاَ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ﴾ (٢) وأسورة جمع سوار كحمار وأحمرة، وهو جمع قلة، وقيل (أساورة) جمع (إسوار) بمعنى (سوار) يقال: سوار المرأة، وإسوارها، والأصل: أساوير بالياء فعوض من حرف المد تاء التأنيث كزنادقة، هذا هو القياس . (٣)

قال الأشموني : " ومما جاء حائداً عن القياس في التكسير فجاء على غير لفظ واحده، قولهم رهط وأراهط، وباطل وأباطيل، وحديث وأحاديث، وكراع وأكارع، وعروض وأعاريض، وقطيع وأقاطيع، فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل، هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق على غير قياس، وذهب ابن جني إلى أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى ثم يجمع فيرى في أباطيل أن الاسم غير إلى أبطيل أو أبطول ثم جمع " . (٤)

ولتوضيح ذلك نقول :

ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه ورد في كلام العرب ألفاظ دالة على الجمع وعلى أوزان الجموع ولها مفرد مستعمل من مادتها، لكن ليس جمعه عليها قياساً، نحو (أراهط) جمع (رهط)، والقياس أن يكون جمعاً لـ(أرهط) وإن كان غير مستعمل؛ لأنه استغنى بجمعه عن جمع المفرد المستعمل (رهط)، وقياس رهط رهوط (٥)، ومثله (أباطيل) جمع (باطل) على غير قياس، والقياس أن

---

(١) من الآية ٣١ من سورة الإنسان .

(٢) من الآية ٥٣ من سورة الزخرف.

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٨٣/٣، والدر المصون ٥٩٩/٩.

(٤) شرح الأشموني ١٥٩/٤ .

(٥) ينظر : الكتاب ٦١٦/٣، وشرح الشافية ٢٠٥/٢، وحاشية الصبان ٩٠/٤.

يكون جمعاً لـ (إبطيل) وإن كان غير مستعمل؛ لأنه استغنى بجمعه عن جمع المفرد المستعمل (باطل) وقياس (باطل) (بواطل)!، لأنه من باب فاعل اسما، نحو جابر وجوابر وكاهل وكواهل. [1] ومثله (أحاديث) جمع (حديث) والقياس أن يكون جمعاً لـ(أحدوثة) و(حدث) كما يراه الفراء والسهيلي.[2]

واستنكر الرضي أن تكون أحاديث الرسول ﷺ جمع أحدوثة؛ لأن معناها لا يليق أن ينسب إلى رسول الله، بل هي جمع حديث. [3]

ومثله (أكارع) جمع (كراع) والقياس أن يجمع (كراع) على (أكرع) ثم يجمع (أكرع) على (أكارع) فهو جمع الجمع، ومثله (أعاريض) جمع (عروض)، والقياس أن يجمع (عروض) على (عرائض) كعجوز وعجائز، فـ(أعاريض) جمع على غير قياس[4].

ومثله (أقاطيع) جمع (قاطع) وقياس قاطع أن يجمع على (قطاع) فـ(أقاطيع) جمع على غير قياس، ويحتمل أن يكون جمعاً لـ(قطيع) وإن كان جمعه المقييس (قطاع) . [5]

قال سيبويه ـــ في هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يكسر هو على ذلك البناء ـــ : " فمن ذلك قولهم: رهط وأراهط، كأنهم كسروا أرهط. ومن ذلك باطل وأباطيل لأن ذا ليس بناء باطل ونحوه إذا كسرته، فكأنه كسرت عليه إبطيل وإبطال. ومثل ذلك : كراع وكارع؛ لأن ذا ليس من أبنية فعال إذا كسر بزيادة أو بغير زيادة، فكأنه كسر عليه أكرع. ومثل ذلك حديث وأحاديث، وعروض وأعاريض، وقطيع وأقاطع" . [6]

---

(١) ينظر : المصباح (ب ط ل) ٥٣، والتصريح ٣٠٦/٢ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ٧٣/٥ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ٢٠٥/٢.

(٤) ينظر : المصباح (ك ر ع) ٤٣٢.

(٥) ينظر : المصباح (ق ط ع) ٤١٥.

(٦) الكتاب ٦١٦/٣.

وفي شرح السيرافي : وإذا أريد بناء الجمع على (مفاعل ومفاعيل) فإنه في مثل (رهط) يقال : (أراهط) وهو في هذا البناء كأنه جمع (أرهط) لمجيء الألف ثالثة فيه، علماً بأنه جمع (رهط)، ومثله (أكارع) ليس بجمع (كراع)، وكذلك (باطل وأباطيل)، على هذا القياس. (١)

وذهب بعض الصرفيين إلى أن هذه جموع شاذة للمفردات المستعملة على خلاف القياس والمفرد فيها : رهط، وباطل، وحديث، وكراع، وعروض، وقاطع. (٢)

قال ابن سيدة ـــ في باب شواذ الجمع ـــ : " من ذلك قولهم عروض وأعاريض، وحديث وأحاديث، وقطيع وأقاطيع، وباطل وأباطيل، ومديح وأماديح، وواد وأودية " . (٣)

وذهب ابن جني إلى أن اللفظ نفسه يغير إلى هيئة أخرى، ثم يجمع فيرى في (أباطيل) أن الاسم غير إلى (إبطيل) أو (أبطول) ثم جمع على (أباطيل) وكذلك سائر الباب. (٤)

والحق أنه لا فرق بين هذا الرأي وما ذهب إليه الجمهور وسيبويه إلا في تفسير هذه المفردات مجموعة على هذه الأوزان، فهم يتفقون على خروج هذه الجموع على الكثير المطرد في جموع التكسير. (٥)

والذي أراه أن تكسير هذه الكلمات لا مجال للقياس فيه، وإنما يوقف عند المسموع منها، وما أظن أحداً يستسيغ أن يقول في تكسير مدرس : مدارس، وفي تكسير معلم : معالم، وفي تكسير مدير : مدابر، ولا أن يقول في تكسير مهندس : هنادس وهكذا.

---

(١) ينظر : شرح السيرافي للكتاب جـ ٤ ق ٢٧٧، وهامش التعليقة ٤/٩٨.

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٤٦٧، واللسان (ح د ث) ٢/٧٩٧.

(٣) المخصص ١٤/١١٤.

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٤٦٨، وشرح الشافية ٢/٢٠٦ .

(٥) ينظر : اللسان (ب ط ل) ١/٣٠٢، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثاني ٤/٣١٥، ٤٦٠.

المسألة الرابعة : في النسب إلى المقصور الذي ألفه خامسة

إذا نسبت إلى ما آخره ألف مقصورة للتأنيث أو لغيره، فلا يخلو : إما أن تكون الألف ثالثة، أو رابعة، أو خامسة فصاعداً، فإن كانت ثالثة نحو : عصا وفتى، وجب قلبها واواً، لأن آخر المنسوب يجب كسره والألف لا تقبل الحركة، فتقول : عصوي وفتوي، وإن كانت رابعة تحرك ثاني ما هي فيه، وجب حذفها، نحو جمزى وبردى، فتقول : جمزي وبردي، وإن سكن ثاني ما هي فيه، جاز الوجهان : الحذف، والقلب واواً، نحو: حبلى ودنيا، فتقول : حبلي ودنيي، ويجوز حبلوي ودنيوي. (١)

قال الأشموني : " إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو المفهوم من إطلاق النظم، وذهب يونس إلى جعله كملهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف، وشبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام، والمضعف يادغام في حكم حرف واحد فكأنها رابعة " . (٢)

ولتوضيح ذلك نقول :

ذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الألف الخامسة المسبوقة بحرف مشدد في الاسم المقصور نحو (معلى) فيقولون في النسب إليها (معلى) بحذف الألف طلبا للخفة، سواء أكانت منقلبة عن أصل نحو معلى ومصطفى، أم للإلحاق كحبنطي، أم للتأنيث نحو حبارى، أم للتكثير نحو قبعثرى، فيقال على مذهبهم مصطفى، حبنطي، وحباري، وقبعثري. (٣)

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٤٢/٣، والمقرب ٤١٤/٢، والصفوة الصفية الجزء الثاني ٤٥٤/٢، وشرح الشافية ٢٦/٢ .

(٢) شرح الأشموني ١٧٩/٤، وينظر ارتشاف الضرب ٦٠٧/٢.

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١٠٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٢/٤، والمساعد ٣٥٩/٣ .

قال سيبويه : ـــ هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفا وكان على خمسة أحـــرف ـــ : " يقول في حبارى حباري، وفي جمادى : جمادي، وفي قرقرى : قرقري، وكذلك كل اسم كان آخره ألفا وكان على خمسة أحرف " . (١)

وذهب يونس إلى أن اللف الخامسة المنقلبة عن أصل إذا كان قبلها حرف مـــشدد نحـــو (معلى) فإنها تكون عنده بمنزلة الألف الرابعة تنزيلاً للحرف المشدد منزلة الواحد، فيجـــوز فيهـــا وجهان: القلب واواً، والحذف، فيقول في النسب إليها : معلوي، ومعلي. (٢)

قال سيبويه : " وزعم يونس أن مثنى بمنزلة معزى، ومعطى، وهو بمنزلة مرامي؛ لأنه خمسة أحرف، وإن جعلته كذلك فهو ينبغي له أن يجيز في عبدي : عبـــدوي، كمـــا جـــاز في حبلـــى: حبلوي". (٣)

والخلاصة :

أن ألف المقصور إن كانت خامسة مشدد ما قبلها وجب حذفها مطلقـــاً عنـــد ســـيبويه والجمهور، فيقولون معلى في (معلى) .

وجوز يونس فيها القلب والحذف، فيقول : معلوي ومعلي، ورأيه ضعيف، وشـــبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام، والمضعف بإدغام في حكم حرف واحد، فكأنها رابعة.

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٤.

(٢) ينظر : الصفوة الصفية الجزء الثاني ٢/٤٥٥، وشرح الشافية ٢/٤١.

(٣) الكتاب ٣/٣٥٦ وما بعدها، وينظر : المساعد ٣/٣٥٩ .

المسألة الخامسة : في عدم اختصاص الإبدال بتالي ألف الجمع

تبدل الواو والياء همزة إذا وقعت بعد ألف مفاعل وشبهه، وكانت مدة زائدة في المفرد نحو قصائد وشعائر جمع قصيدة وشعيرة، والمراد بشبه مفاعل كل جمع ثالثة ألف بعدها حرفان مكسور أولهما. (١)

قال الأشموني : " الثاني لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع كما أوهمه كلامه، بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وعليه مشى في التسهيل، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لخفته " . (٢)

ولتوضيح ذلك نقول :

ذهب سيبويه والجمهور إلى أن إبدال الواو والياء همزة بعد ألف مفاعل ليس خاصاً بالجمع بل يأتي في المفرد، فلو أخذت من القول على مثال عوارض لقلت قوائل، وأصلها قواول (٣) .

وأيده ابن مالك في التسهيل فقال:

" إذا اكتنف طرفا اسم حرفي لين ليس بينهما ألف وجب في غير ندور إبدال الهمزة من ثانيهما إن لم يكن بدلاً من همزة، ولا مفصولاً من الطرف لفظاً او تقديراً، ولا يختص هذا الإعلال بواوين في جمع خلافاً للأخفش ". (٤)

ومنع الأخفش والزجاج إبدال الواو همزة في غير الجمع بعد ألف مفاعل وذلك لخفة الاسم المفرد؛ لأن العلة من الإبدال هي التخفيف، والأخفش يقف موقفاً مخالفاً من سيبويه والجمهور حيث يرى أن القلب لا يتحقق إلا في الواوين إذا كانا جمعاً، نحو أوائل جمع أول، وما عدا ذلك لا يجوز قلبه. (٥)

---

(١) ينظر : الدر المصون ١٨٨/٢، ودراسات صرفية ٢٠.

(٢) شرح الأشموني ٢٩١/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٩١/٤ وما بعدها، وشرح الشافية ١٣٣/٣.

(٤) التسهيل ٣٠١، وينظر : المساعد ٩٤/٤، وشرح الشافية ١٢٧/٣ .

(٥) ينظر : المساعد ٩٥/٤، وشرح الشافية ١٣١/٣، ١٣٤.

قال أبو حيان : " فلو اكتنفا غير ألف الجمع كالبناء من القول، مثل : عوارض قلت : قوائل، خلافاً للأخفش والزجاج في إقرار الواو" . (١)

والخلاصة :

جواز إبدال الهمزة من الواو والياء في المفرد أسوة بالجمع عند سيبويه والجمهور، وأيدهما ابن مالك في التسهيل. (٢)

ومنع ذلك الأخفش والزجاج وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية حيث قال :

كذلك ثاني لينين اكتنفا ـــ مد مفاعل لجمع نيفا .

والذي أراه قوة مذهب الأخفش والزجاج من حيث القياس، وذلك لخفة الاسم المفرد وثقل الجمع. (٣)

---

(١) ارتشاف الضرب ١/٢٦٠ .

(٢) ينظر : التسهيل ٣٠١.

(٣) ينظر : حاشية الصبان ٤/٢٩١.

الخاتمـــة

بعد هذا التجوال مع أبي الحسن الأشموني وتتبع ما أورده من مسائل حكى فيها الإجمـــاع والاتفاق بين سيبويه والجمهور يمكن استخلاص أبرز النتائج التي تم التوصل إليها وتضمنها البحث في النقاط التالية:

١- إن كتاب شرح الأشموني لنور الدين أبو الحسن الأشموني كتاب جليل القدر، عظيم النفع، لقي قبولاً وانتشاراً بين طلاب العلم، فحري بالباحثين أن يقوموا بخدمته، بالدراسة والبحث في كل جانب من جوانبه ولا سيما ما يتعلق بالتراث النحوي التليد، حتى يتثنى ربط الطريف بالتالد، والقريب بالسالف الغابر.

٢- إن تتبع ما حكاه الأشموني في شرحه على الألفية من إجماع واتفاق، جانب مهم تجدر العناية به عند مطالعة هذه العبارة ومواصلة البحث، فيها متشبثين من ذلك بالرجوع إلى كتب التـــراث، والمقارنة بين ما نقله الخلف ودونه السلف.

٣- إن مسائل الإجماع والاتفاق، والخلاف والافتراق في حاجة إلى جمع وتوثيق، ودراسة وتحقيق، حتى يكون لها بالغ الأثر في إثراء المكتبة العربية.

٤- قد تبين بفضل الله وتوفيقه من خلال البحث أن المسائل التي حكى فيها الأشمـــوني الإجمـــاع والاتفاق بين سيبويه والجمهور قد بلغ عددها عشرين مسألة .

٥- بلغ عدد المسائل النحوية منها خمس عشرة مسألة، وبلغ عدد الصرفية منها خمس مسائل.

٦- أمانة الأشموني ونزاهته فيما نقل حيث تبين ذلك من خلال رجوعي إلى كتاب سيبويه وغـــيره من كتب السلف، وأنه كان دقيقاً في كلامه، أمينا في نقله حيث تبين صدقه لما حكـــاه مـــن مسائل الإجماع بين سيبويه والجمهور مما زاد شرحه على الألفية بهاء وأكسبه روعة وإشراقاً.

٧- قوى مذهب سيبويه والجمهور في إحدى عشرة مسألة[١] ورجح مذهب الأخفش في مسألة واحدة، وهي عدم اختصاص الإبدال بتالي ألف الجمع [٢] وتقاربت الآراء في باقي المسائل.[٣]

هذه أبرز النتائج التي رأيت تلخيصها، وقد تضمن البحث نتائج أخرى مبثوثة فيه، واستغفر الله عما فيه من سهو أو خطأ، والحمد لله أولاً وآخراً.

---

(١) مسألة رقم ١، ٣، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤.

(٢) مسألة رقم ١٥ .

(٣) مسألة رقم ٢، ٤، ٧ .

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــة	رقمـــها	الســـورة	الصفحة
ولا الضالين	٧	الفاتحة	
اهبطوا مصرا	٦١	البقرة	
ولو أنهم آمنوا	١٠٣	البقرة	
ثم ادعهن يأتينك سعياً	٢٦٠	البقرة	
سراً وعلانية	٢٧٤	البقرة	
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع	٣	النساء	
ولو أنا كتبنا	٦٦	النساء	
إنا قتلنا المسيح عيسى لبن مريم	١٧٥	النساء	
ادعوه خوفا وطمعا	٥٦	الأعراف	
ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا	٥٩	الأنفال	
فاستقيما ولا تتبعان	٨٩	يونس	
ادخلوا مصر	٢١	يوسف	
الر	١	الحجر	
قل لو أنتم تملكون	١٠٠	الإسراء	
كهيعص	١	مريم	

قال إني عبد الله	٣٠	مريم	
ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام	٢٧	لقمان	
أولي أجنحة مثنى وثلاث	١	فاطر	
ولات حين مناص	٣	ص	
لا مرحبا بهم	٥٩	ص	
فلولا ألقي عليه أسورة من ذهب	٥٣	الزخرف	
ولو أنهم صبروا	٥	الحجرات	
وله الجوار المنشآت	٥	الرحمن	
ثم إني دعوتهم جهارا	٨	نوح	
إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهدا عليكم	١٥	المزمل	
وحلوا أساور من فضة	٢١	الإنسان	
بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ	٢١،٢٢	البروج	
فأما اليتيم فلا تقهر	٩	الضحى	

فهـــرس الأحاديث النبوية

الحـــديث	الصفحـــــة
من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين	

فهـــرس الأبيـات الشـعريـة

القافيـة	البحـر	القائـل	الصفحـة
أصاب	الوافر	جرير	
أجنت	الكامل	شبيب بن جعيل	
براح	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	
موحد	الطويل	ساعدة بن جؤية	
ممدد	الطويل	ساعدة بن جؤية	
التقاطا	الرجز	نقادة الآمدي	
أثق	المنسرح	ـــــ	
مفاصله	الطويل	زهير بن أبي سلمى	
يالا	الوافر	زهير بن مسعود	
وخيم	الكامل	رجل من طيء	
ظلاما	الوافر	سمير الحارث	
مندم	الكامل	ـــ	
وجونا	الكامل	لبيد	
مقلوليا	الرجز	الفرزدق	
مواليا	الطويل	الفرزدق	

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي تحقيق الدكتور/ شعبان إسماعيل ط / ١ عالم الكتب ـ بيروت ١٩٨٧م.

٢- ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ط/١ مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٨م .

٣- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي تحقيق الدكتور/ عبد الله الحسيني البركاتي والدكتور/ محسن سالم العميري ط/ ١ جامعة أم القرى ١٩٨٩م.

٤- أساس البلاغة للزمخشري ط/٤ بيروت ١٩٨٤م.

٥- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق عبد الحسيني الفتلي ط/٣ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٨م .

٦- الأضداد للأنباري تحقيق عبد القادر سعيد المطبعة الحسينية بمصر وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة الكويت ١٩٦٠م.

٧- الأعلام لخير الدين الزركلي ط/ ٩ ـ دار الملايين بيروت ١٩٩٠م .

٨- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي طبعة دار الجيل بيروت ١٩٧٣م.

٩- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش تحقيق د/ عبد المجيد قطامش ط١ / دار الفكر ـ دمشق ١٤٠٣هـ .

١٠- الأمالي لأبي علي القالي ط/ ٢ دار الكتب المصرية ١٣٤٤هـ.

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية ـ بيروت ١٩٨٧م.

١٢- أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ منشورات المكتبة العصرية بيروت من دون تاريخ.

١٣- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ط/ ١ دار التأليف بالقاهرة ١٣٨٩هـ.

١٤- البحر المحيط لأبي حيان طبعة دار الفكر ١٩٩٢م.

١٥- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع للشوكاني ط/ ١ ـ دار السعادة بمصر ١٣٤٨هـ .

١٦- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع القرشي تحقيق الدكتور / عياد الثبيتي ط١ / دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٩٨٦م.

١٧- تاريخ الأدب العربي تأليف / كارل بروكلمان ترجمة الدكتور/ رمضان عبدالتواب والسيد يعقوب بكر ط/٢ دار المعارف ١٩٧٧م .

١٨- التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور/ محي الدين رمضان، ط/١ معهد المخطوطات العربية بالكويت ١٩٨٥م.

١٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ـ تحقيق / محمد كامل بركات ـ دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.

٢٠- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ومعه حاشية ياسين ـ طبعة عيسى الحلبي.

٢١- تعليق الفوائد للدماميني تحقيق الدكتور/ محمد عبد الرحمن المفدي، ط/ ١ بالرياض ١٤١٥هـ .

٢٢- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي تحقيق/ الدكتور عوض ابن حمد القوزي ط/ ١ مطبعة الأمانة بالقاهرة ١٩٩٠م.

٢٣- تفسير القرطبي، ط/ ١ دار الغد العربي بالقاهرة ١٩٨٨م.

٢٤- تنبيهات الأشموني في الجزء الأول من شرحه منهج السالك إلي ألفية ابن مالك دراسة وتحقيق للباحث أمين عبدالله سالم رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨م برقم١١٢.

٢٥- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، ط/ ١ مكتبة الكليات الأزهرية، من دون تاريخ.

٢٦- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ط/٣ ــ دار الكتاب العربي ــ بيروت من دون تاريخ .

٢٧- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للجلال السيوطي، ط/١ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٠م.

٢٨- جمهرة أشعار العرب للقرشي تحقيق / محمد علي البجاوي بيروت ١٩٦٣م.

٢٩- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ــ تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل ط / ١ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٢م .

٣٠- الخزانة في الأدب للبغدادي ــ تحقيق عبد السلام هارون، ط/٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .

٣١- الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار ط/ ٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

٣٢- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة تأليف / على باشا مبارك ط/٢ ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م .

٣٣- دائرة المعارف للبستاني تأليف المعلم بطرس البستاني طبعة دار المعرفة ــ بيروت، من دون تاريخ .

٣٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي القاهرة ١٣٢٨هـ .

٣٥- الدر المصون للسمين الحلبي تحقيق الدكتور/ أحمد الخراط، ط/ ١ دار القلم دمشق ١٩٨٦م.

٣٦- دراسات صرفية للدكتور/ إبراهيم البسيوني، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة ١٩٧٣م.

٣٧- ديوان الأعشى الكبير شرح وتعليق الدكتور/ محمد محمد حسين ط/ ٧ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٣هـ .

٣٨- ديوان جرير بشرح الصاوي طبعة المكتبة التجارية بمصر ١٩٣٧م.

٣٩- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات تحقيق محمد يوسف نجم ـــ دار صادر ـــ بيروت ١٣٧٨هـ .

٤٠- ديوان الفرزدق شرح وتعليق عبد الله الصاوي مطبعة مصر ١٩٨٦م.

٤١- ديوان الهذليين، نشر الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٥هـ .

٤٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، ط / ٢ دار القلم ـــ دمشق ١٩٨٥م.

٤٣- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق / شوقي ضيف، دار المعارف، بالقاهرة ١٤٠٠هـ.

٤٤- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي، ط /١ دار القلم دمشق ١٩٨٥م.

٤٥- سنن ابن ماجة، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الفكر ـــ من دون تاريخ .

٤٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ـــ نشر دار الآفاق الجديدة ـــ بيروت ـــ من دون تاريخ .

٤٧- شرح ألفية ابن مالك للأشموني ومعه حاشية الصبان طبعة عيسى الحلبي من دون تاريخ .

٤٨- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ ٢٠ دار مصر للطباعة ١٩٨٠م .

٤٩- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ـــ دار الجيل ـــ بيروت ـــ من دون تاريخ .

٥٠- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد بدوي المختون، ط/١ دار هجر للطباعة والنشر ١٩٩٠م.

٥١- شرح جمل الزجاجي لابن خروف تحقيق الدكتورة / سلوى محمد عزب، ط/ ١ جامعة أم القرى ـــ مكة المكرمة ١٤١٩هـ.

٥٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، المكتبة القنصلية بمكة المكرمة.

٥٣- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط /١ دار الجيل بيروت ١٩٩١م.

٥٤- شرح الرضي على الكافية القسم الأول تحقيق الدكتور/ حسن بن محمد الحفظي، ط/١ سنة ١٩٩٣م، والقسم الثاني تحقيق الدكتور / يحيى بشير مصري، ط/١ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩٩٩م .

٥٥- شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق/ محمد نور الحسن وآخرين ـــ دار الكتب العلمية ـــ بيروت ١٩٧٥م.

٥٦- شرح شواهد الشافية لعبد القاهر البغدادي ـــ تحقيق/ محمد نور الحسن وآخرين ـــ دار الكتب العلمية ـــ بيروت ١٩٧٥م.

٥٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم هريدي، ط / ١ ـــ دار المأمون للتراث ـــ جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٩٨٢م.

٥٨- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي نسخة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٦١٨٢ .

٥٩- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني نسخة مصورة بمكتبة مجمع اللغة العربية رقم ١٨٣ نحو .

٦٠- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي تحقيق د / صلاح رواي، ط/٢ سنة ١٩٨٥م.

٦١- صحيح البخاري ـــ طبعة دار القلم ـــ بيروت .

٦٢- صحيح مسلم ـــ نشر رئاسة دار الإفتاء بالرياض.

٦٣- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي، تحقيق/ محسن سالم العميري، ط /١ مركز إحياء التراث الإسلامي ـــ مكة المكرمة ١٤٢٠هـ .

٦٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع تأليف شمس الدين محمد ابن عبدالرحمن السخاوي ـــ طبع المقدسي بالقاهرة من دون تاريخ .

٦٥- الكامل في اللغة والأدب للمبرد تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ـــ دار الفكر ـــ بالقاهرة.

٦٦- الكتاب لسيبويه تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ط/٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .

٦٧- الكشاف للزمخشري ط/ ١ دار الفكر ١٩٧٧م.

٦٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور/ محيي الدين رمضان ـــ مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ١٩٨١م .

٦٩- لسان العرب لابن منظور ط/ ١ دار صادر بيروت ١٣٠٠هـ .

٧٠- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج تحقيق الدكتورة / هدى قراعة ـــ لجنة إحياء التراث بالقاهرة ١٩٧١م.

٧١- المبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسي مكتبة دار العروبة ١٩٨٢م .

٧٢- مجمع الأمثال للميداني تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط/٣ دار الفكر بالقاهرة ١٩٧٢م .

٧٣- المحتسب لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ـــ لجنة إحياء التراث بالقاهرة ١٣٨٦هـ .

٧٤- المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي طبعة المجلس العلمي بفاس ١٩٩٣م.

٧٥- المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.

٧٦- المرشد في الدراسات النحوية للدكتور/ علي أحمد طلب، ط/١ مطبعة الأمانة ١٩٩٠م .

٧٧- المسائل الحلبيات للفارسي تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، ط/١ دار القلم ـــ بيروت ١٩٨٧م .

٧٨- المسائل المنثورة للفارسي، تحقيق / مصطفى الحدري مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦م.

٧٩- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ـــ تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات ـــ دار المدني جدة ١٩٨٤م.

٨٠- المستقصى في أمثال العرب لأبي القاسم الزمخشري، ط/٢ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٧م .

٨١- مسند الإمام أحمد شرح أحمد محمد شاكر طبعة دار المعارف ١٩٤٦م.

٨٢- المصباح المنير للفيومي ـــ بعناية عادل مرشد ـــ طبعة الرياض ـــ من دون تاريخ .

٨٣- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ط/٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م.

٨٤- معاني القرآن للأخفش تحقيق الدكتور/ فايز فارس، ط/٢ الكويت ١٩٨١م.

٨٥- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق الدكتور/ عبد الجليل شلبي ط/ ١ عالم الكتب بيروت ١٩٨٨م .

٨٦- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، ط/ ١ مكتبة الخانجي بمصر ١٩٧٢م.

٨٧- معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور/ حنا جميل حداد، ط/١ دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض ١٩٨٤م.

٨٨- مغني اللبيب لابن هشام تحقيق/ مازن المبارك، ط/٢ دار الفكر ١٩٦٤م، وطبعة أخرى بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار إحياء التراث العربي بالقاهرة ـــ من دون تاريخ .

٨٩- المفصل في علم العربية للزمخشري، ط/٢ دار الجيل ـــ بيروت .

٩٠- المقاصد النحوية للعيني، ط/١ دار صادر بيروت ـــ من دون تاريخ .

٩١- المقتضب للمبرد تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/٢ لجنة إحياء التراث ١٣٩٩هـ .

٩٢- المقرب لابن عصفور تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ط/ ١ سنة ١٩٧١م.

٩٣- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، ط/٤ دار الآفاق بيروت ١٩٧٩م.

٩٤- المنصف لابن جني، تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط/١ مكتبة مصطفى الحلبي ١٩٥٤م.

٩٥- الموجز في النحو لابن السراج، تحقيق/ مصطفى الشويمي ـــ بيروت ١٣٥٠هـ .

٩٦- الموطأ للإمام مالك إعداد/ أحمد راتب عرموش، ط/١١، دار النفائس بيروت ١٩٩٠م.

٩٧- النحو الوافي لعباس حسن، ط/٦ دار المعارف المصرية من دون تاريخ.

٩٨- النشر في القراءات العشر لابن الجزري تصحيح محمد علي الضباع ـــ دار الفكر للطباعة والنشر من دون تاريخ.

٩٩- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط/١ الكويت ١٩٨٧م .

١٠٠- همع الهوامع للسيوطي تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ـــ دار البحوث العلمية ـــ بيروت ١٩٧٥م .

١٠١- الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي، تحقيق/ فخر الدين قباوة ط/ ٣ ـــ دار الفكر ـــ دمشق ١٩٧٩م.